



# الآمن الفادح للتغيير

تشديد القمع في عهد محمد بن سلمان يشوّه الإصلاحات

HUMAN  
RIGHTS  
WATCH

## الثنى الفادح للتغيير

تشديد القمع في عهد محمد بن سلمان يثوّه الإصلاحات

Copyright © 2019 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-37809

Cover design by Rafael Jimenez

تُدافع "هيومن رايتس ووتش" عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. نُحقق بدقة في الانتهاكات، ونعرض الحقائق على نطاق واسع، ونضغط على أصحاب السلطة لاحترام الحقوق وضمان العدالة. هيومن رايتس ووتش منظمة دولية مستقلة، وتعمل كجزء من حركة حيوية لدعم كرامة الإنسان وتعزيز قضية حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام، وبيروت، وبرلين، وبروكسل، وشيكاغو، وجنيف، وغوما، وجوهانسبرغ، ولندن، ولوس أنجلوس، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وباريس، وسان فرانسيسكو، وسيدني، وطوكيو، وتورنتو، وتونس، وواشنطن وزيوريخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا: <https://www.hrw.org/ar>

## الثنم الفادح للتغير

### تشديد القمع في عهد محمد بن سلمان يتشوه الإصلاحات

1	الملخص
6	التوصيات
6	إلى الحكومة السعودية
7	إلى الحلفاء الأساسيين للسعودية
7	إلى شركات التكنولوجيا
8	المنهجية
9	I. السعودية تحت قيادة جديدة
10	ترسيخ السلطة وإعادة هيكلة جهاز الأمن
15	خطة لتغير الاقتصاد
19	II. انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة
20	الاحتجاز التعسفي طويل الأجل دون تهمة
23	أماكن الاحتجاز غير الرسمية
24	ابتزاز الأصول المالية أو التصريحات العامة مقابل الإفراج
25	حظر السفر التعسفي على الأقارب
26	طلب عقوبة الإعدام بسبب الانتماءات والأفكار السياسية السلمية
29	التجسس الإلكتروني والمضايقات عبر الإنترنت
31	III. ادعاءات التعذيب
31	ادعاءات تعذيب المدافعات عن حقوق المرأة
33	ادعاءات الريتز
35	IV. القائمة التفصيلية للمحتجزين
35	اعتقالات المعارضين بدءاً من سبتمبر/أيلول 2017
36	قائمة المحتجزين
36	2017
40	2018
43	2019
43	اعتقالات "الفساد" في نوفمبر/تشرين الثاني 2017
45	قائمة المحتجزين
48	احتجاز المدافعين/ات عن حقوق المرأة

50	..... قائمة المحتجزين
51	..... اعتقالات أبريل/نيسان 2019
52	..... قائمة المحتجزين
53	..... شكر وتنويه

## الملخص

"مع صعود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى السلطة، تعهّد بتبني إصلاحات اجتماعية واقتصادية. وتحدث عن جعل بلادنا أكثر انفتاحا وتسامحا، وتعهد بأنه سيُعالج الأشياء التي أعاقَت تقدمنا، مثل فرض الحظر على قيادة النساء. لكن كل ما أراه هو الموجة الأخيرة من الاعتقالات".

- جمال خاشقجي، 2017

في 23 يناير/كانون الثاني 2015، توفي العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عن 90 عاما، إثر فترة طويلة من المرض. واجهت المملكة تدهورا في اقتصادها الذي يعتمد بشكل مفرط على أسعار النفط المرتفعة، وغير القادر على تلبية الطلب المتزايد على فرص العمل وسبل العيش لدى شباب السعودية الآخذين في التزايد. سرعان ما بدأ سلمان بن عبد العزيز، خليفة العاهل الراحل وأخوه غير الشقيق، في التصدي للمحنة الاقتصادية بالمملكة، فعين نجله محمد (29 عاما حينئذ) رئيسا "لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية" الذي شكّل حديثا، ووزيرا للدفاع.

محمد بن سلمان (المعروف بحروف اسمه الأولى بالإنجليزية: MBS)، الذي كان أميرا غير معروف نسبيا، وبعيدا عن السلطة قبل أن يصبح والده ملكا، أصبح سريعا واجهة جهود المملكة الرامية إلى إصلاح الاقتصاد. في أبريل/نيسان 2016، أطلق "رؤية 2030"، وهي خريطة طريق حكومية طموحة للنمو الاقتصادي والتنمية تهدف إلى تقليل اعتماد السعودية على النفط.

في العام التالي، في يونيو/حزيران 2017، عين الملك سلمان نجله وليا للعهد، ما جعله الملك المقبل، والحاكم الفعلي المعني بالإدارة اليومية بالمملكة. ساعدت التغييرات الإيجابية لصالح النساء والشباب، مقترنة بدفعة قوية للاستثمار الأجنبي المباشر في أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، وجهود العلاقات العامة الممولة بسخاء، في صقل صورة إيجابية لولي العهد على الساحة السياسية الدولية. أثناء زيارته إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة في مارس/آذار 2018، أشاد المسؤولون ورجال الأعمال والمشاهير على السواء بولي العهد.

لكن وراء المظاهر البرّاقة المستجدة التي أحاطت بصورة محمد بن سلمان في الخارج والتقدم الذي أحرزه لنساء المملكة وشبابها، تقبع حقيقة مُظلمة، مع سعي السلطات السعودية إلى إزاحة أي شخص في البلاد يجرؤ على الوقوف في طريق صعوده السياسي. في صيف 2017، في الفترة التي شهدت تعيينه وليا للعهد، قامت السلطات بعدما عزلت كبار المسؤولين السابقين بالأمن والمخابرات، وبهدوء، بإعادة تنظيم أجهزة النيابة العامة والأمن السعودية، أدوات القمع الأساسية في المملكة، ووضعتها تحت إشراف الديوان الملكي مباشرة. ومع خضوع أجهزة الأمن بالكامل لسيطرة الديوان الملكي، شنت السلطات سلسلة من حملات الاعتقال، استهدفت فيها عشرات المنتقدين الحاليين

والمحتملين للسياسات الحكومية السعودية، ومنهم رجال دين ومتقنين وأكاديميين ونشطاء حقوقيين بارزين في سبتمبر/أيلول 2017، وبعض كبار رجال الأعمال وأمراء بالعائلة المالكة المتهمين بالفساد في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بالإضافة إلى مدافعات بارزات عن حقوق المرأة بالمملكة في مايو/أيار 2018. تزامنت موجات الاعتقال غالبا مع حملات تشهير بحق المعتقلين في الإعلام الموالي للحكومة بالمملكة.

اعتقال المواطنين جراء الانتقاد السلمي للسياسات الحكومية أو الدفاع عن الحقوق ليس بالظاهرة الجديدة في السعودية، لكن العدد الهائل والطيف الواسع للمستهدفين خلال فترة زمنية قصيرة جعل موجات اعتقال ما بعد 2017 ملحوظة ومختلفة، فضلا عن إطلاق ممارسات قمعية جديدة لم تشهدها المملكة في العهود السابقة.

تضمنت هذه الأساليب الجديدة احتجاج الأفراد في أماكن احتجاج غير رسمية، مثل المحتجزين بسبب الفساد المزعوم، في فندق "ريتز كارلتون" (الريتز) الفخم بالرياض، من أواخر 2017 وحتى مطلع 2018، فضلا عن اعتقال ناشطات حقوقيات بارزات في "فندق" أو "دار ضيافة" خلال صيف 2018. أثناء التواجد بمراكز احتجاج غير رسمية، كثرت مزاعم تعرض المحتجزين والمحتجزات للتعذيب والمعاملة السيئة. مثلا، في 12 مارس/آذار 2018 أفادت "نيويورك تايمز" بأن 17 من محتجزي الريتز احتاجوا إلى دخول المستشفى جراء التعرض لاعتداءات بدنية، ومنهم رجل توفي لاحقا في الاحتجاز. كما تلقت "هيومن رايتس ووتش" في أواخر 2018 معلومات موثوقة من مصادر مطلعة بأن السلطات عذبت 4 ناشطات حقوقيات سعوديات بارزات أثناء تواجدهن بمركز احتجاج غير رسمي، بما يشمل تعريضهن للضرب بالكهرباء والجلد على الأقدام، والعناق والتقبيل والملاسة بشكل قسري.

شملت الممارسات المسيئة أيضا الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، لأكثر من عامين، دون تهمة أو محاكمة أو أية عملية قانونية واضحة. مثلا، اعتقل بعض المحتجزين بتهمة الفساد المزعومة في أواخر 2017 ولا يزالون حتى كتابة هذه السطور وراء القضبان دون اتهام أو محاكمة، ومنهم تركي بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله والحاكم السابق للرياض، والوزير السابق عادل الفقيه، ورجل الأعمال البارز بمجال الإنشاءات بكر بن لادن.

استهدفت السلطات أيضا أفرادا من عائلات معارضين ونشطاء سعوديين بارزين بما يشمل فرض حظر سفر تعسفي عليهم. قال عمر عبد العزيز، وهو معارض سعودي مقيم في كندا، إن السلطات السعودية احتجزت أخويه في أغسطس/آب 2018 في مسعى إلى إسكات نشاطه الإلكتروني.

هناك ممارسات مسيئة أخرى، منها ابتزاز الأصول المالية من المحتجزين مقابل إخلاء سبيلهم، بعيدا عن أية عملية قانونية، وطلب الإعدام لمحتجزين على أعمال لا ترقى إلى جرائم معترف بها. مثلا،

تطالب النيابة العامة السعودية حالياً بإعدام المفكر الديني الإصلاحى حسن فرحان المالكي بتهم فضفاضة متصلة بتعبيره عن أفكاره الدينية السلمية، وإعدام رجل الدين المعروف سلمان العودة، لتهم ناجمة فقط عن تصريحاته السياسية السلمية ومعارفه ومواقفه. اعتقل كلاهما أثناء حملة سبتمبر/أيلول 2017.

تناقلت التقارير استخدام المملكة لتقنيات وبرمجيات للمراقبة الإلكترونية، متوفرة تجارياً لقرصنة الحسابات الإلكترونية لمعتقدين ومعارضين للحكومة. توصل "سييتيزن لاب"، وهو مركز بحثي أكاديمي مقره كندا، وبـ "ثقة كبيرة"، إلى أن الهاتف الخلوي الخاص بنشاط سعودي كان مصاباً ببرمجية تجسس في 2018، وأعلن نشطاء آخرون أنهم استهدفوا بنفس برمجية التجسس.

محمد بن سلمان، الذي عُيّن وزيراً للدفاع في يناير/كانون الثاني 2015، يتحمل أيضاً المسؤولية المطلقة عن الأساليب المسيئة التي اعتمدها السعودية في تدخلها العسكري في اليمن خلال أربع سنوات. فرض التحالف بقيادة السعودية الذي يشن عمليات عسكرية ضد القوات الحوثية في اليمن، حصاراً جويًا وبحرياً على تدفق السلع المنقذة للأرواح، ففاقم من الأزمة الإنسانية الحادة القائمة أصلاً. نفذت طائرات التحالف بقيادة السعودية على ما يبدو هجمات غير قانونية استهدفت أسواق ومستشفيات ومدارس وجنارات، بل وحتى حافلة مدرسية ممتلئة بالأطفال.

إلا أن الجانب القمعي لسجل محمد بن سلمان داخل المملكة لم يخضع للتدقيق الدولي الذي يستحقه حتى أكتوبر/تشرين الأول 2018، عندما قُتل الصحفي والكاتب في "واشنطن بوست" جمال خاشقجي بشكل وحشي بالقنصلية السعودية في إسطنبول، ما صدم الرأي العام العالمي وأدى إلى تدقيق أوسع في وضع حقوق الإنسان بالمملكة.

حظي مقتل خاشقجي بتغطية هائلة في الإعلام العالمي، لا سيما بعدما تبين أن أعوان رسميين للمملكة هم من قتلوه. صاحب هذا إدانة غير مسبوقه للانتهاكات السعودية. انسحب العشرات من قادة الأعمال والمسؤولين من "مبادرة مستقبل الاستثمار" المعروفة أيضاً بـ"دافوس الصحراء"، والتي عقدت في الرياض أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2018. في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، فرضت الولايات المتحدة عقوبات، اشتملت على حظر السفر وتجميد الأصول، بحق 17 سعودياً بسبب دورهم المزعم في الجريمة.

كما طالبت دول وقادة من أنحاء العالم بتسليط الضوء على استمرار الاحتجاز التعسفي للمعارضين والناشطين البارزين، لا سيما المدافعات عن حقوق المرأة المحتجزات. في 14 فبراير/شباط 2019 مثلاً، اعتمد "البرلمان الأوروبي" قراراً يطالب السعودية بالإفراج الفوري ودون شروط عن "المدافعات عن حقوق المرأة وكافة المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين وغيرهم من سجناء الضمير الذين سُجنوا وعوقبوا مجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، وجراء عملهم

السلمي بحقوق الإنسان". طالب القرار "الاتحاد الأوروبي" بحظر تصدير معدات ونظم المراقبة إلى المملكة، مع التأكيد على أن مبيعات الأسلحة إلى السعودية تخرق موقف الاتحاد الأوروبي المشترك من صادرات الأسلحة، مع المطالبة بـ "تدابير تقييدية ضد السعودية رداً على انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل تجميد الأصول ومنع إصدار التأشيرات".

في 7 مارس/آذار 2019، أصدرت 36 دولة في "مجلس حقوق الإنسان" التابع لـ "الأمم المتحدة" أول بيان مشترك على الإطلاق حول الانتهاكات الحقوقية السعودية، وطالبت المملكة بـ "إخلاء سبيل جميع الأفراد، ومنهم لجين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف، ونسيمة السادة، وسمر بدوي، ونوف عبد العزيز، وهتون الفاسي، ومحمد البجادي، وأمل الحربي وشدن العنزي، الذين احتُجزوا بسبب ممارستهم لحرياتهم الأساسية".

في فبراير/شباط 2019، أصدرت مجموعة من أعضاء "الكونغرس" الأمريكي من الحزبين، بقيادة النائبة لويس فرانكل، قراراً يطالب السعودية بالإفراج الفوري غير المشروط عن ناشطات حقوق المرأة المحتجزات، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. وطرحَت مجموعة من الحزبين من أعضاء "مجلس الشيوخ" بقيادة السيناتور ماركو روبيو قراراً مماثلاً في مجلس الشيوخ الأمريكي. حتى كتابة هذه السطور، كانت هناك مشاريع قوانين ومسودات قرارات أخرى قيد الدرس لمطالبة السعودية بالمساءلة على قتل خاشقجي.

رغم الإدانة العالمية لتصعيد السعودية للقمع داخلياً، استمر محمد بن سلمان في التمتع بدعم ثابت من عدد من أبرز قادة العالم، منهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، إثر اعتقالات "الفساد" في السعودية، نشر ترامب تغريدة داعمة قال فيها: "لدي ثقة كبيرة في الملك سلمان وولي عهد السعودية، إذ إنهما يعرفان بالضبط ما يقومان به.... بعض أولئك الأشخاص الذين يتعرضون لمعاملة قاسية منهما قد كانوا يستنزفون دولتهم على مدى سنوات!!". في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أثناء فترة تفشي الانتقادات جراء اغتيال خاشقجي، أصدرت إدارة ترامب بياناً يبدأ بعبارة: "العالم مكان خطر!" وأشارت إلى جمال خاشقجي كـ "عدو للدولة" وعضو بـ "الإخوان المسلمين". ذكر البيان أن على الولايات المتحدة أن تستمر في بيعها للأسلحة للسعودية، لأن إلغاء الصفقات يعني أن "روسيا والصين سيكونان أكبر المستفيدين".

في أواسط 2019، بينما كان عشرات المعارضين وراء القضبان في انتظار المحاكمة ودون محاسبة على ادعاءات تعذيب المحتجزين أو قتل خاشقجي، استأنفت السلطات السعودية جهودها الرامية إلى تحسين سمعة المملكة وتحوير الخطاب الدولي عن مقتل خاشقجي، وذلك جزئياً عبر إعلان إصلاحات كبرى بمجال حقوق المرأة. في يونيو/حزيران 2019، بعد أسابيع من احتجاج مدافعات حقوقيات بارزات في السعودية، رفعت السعودية الحظر على قيادة النساء. في أواخر يوليو/تموز، أعلنت السعودية أن النساء السعوديات فوق 21 عاماً سيصبح بإمكانهن استصدار جوازات السفر

دون موافقة ولي الأمر الذكر، وتسجيل ولادة أطفالهن، والاستفادة من تدابير حماية جديدة ضد التمييز في العمل. في مطلع أغسطس/آب، أعلنت السعودية عن تغييرات أخرى على أنظمة تسمح للنساء فوق 21 عاما بالسفر إلى الخارج بحرية دون إذن من ولي الأمر.

رغم أوجه التقدم الكبرى للنساء، تُبيّن الممارسات التعسفية والمسيئة بحق المعارضين والنشطاء منذ أواسط 2017، والغياب الكامل للمحاسبة، أن سيادة القانون بالمملكة لا تزال ضعيفة، ويمكن أن تتقوّض متى شاءت القيادة السياسية بالمملكة. بموجب "نظام جرائم الإرهاب وتمويله" لعام 2017 في السعودية، يعاقب كل من " وصف - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" بالسجن بين 5 و10 سنوات.

لإظهار أن السعودية تقوم فعليا بإصلاحات، على الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان أن يقدموا إصلاحات جديدة لضمان تمتع المواطنين السعوديين بحقوقهم الأساسية بما فيها حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وضمان استقلالية القضاء وسلامة إجراءات التقاضي. يمكن للسلطات أن تبيّن التزامها هذا فوراً عبر الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفاً أو لتهم تستند فقط إلى أفكارهم السلمية أو تعبيرهم سلمياً عن الرأي، مع إسقاط كافة الاتهامات غير المستندة إلى جرائم معروفة، والمنسوبة إلى معارضين قيد المحاكمة، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات مثل التعذيب والعقاب التعسفي.

## التوصيات

### إلى الحكومة السعودية

- الإفراج فورا عن جميع المحتجزين المسجونين لمجرد ممارستهم سلميا لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ومنهم السجناء المُدانين في جرائم مزعومة والخاصين حاليا للمحاكمة والمحتجزين تعسفا؛
- التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة من قبل هيئة مستقلة، وضمان محاسبة جميع المرتكبين، وتحقيق الانتصاف للضحايا؛
- السماح للمراقبين الدوليين بدخول البلاد وإتاحة وصولهم دون عرقلة إلى المحتجزين؛
- نشر جميع المعلومات حول المحاكمة الجارية لـ 11 شخصا اتهموا بقتل الصحفي جمال خاشقجي وتنفيذ توصيات مقررّة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، ضمن تقريرها الصادر في يونيو/حزيران 2019؛
- إيقاف جميع أعمال التهديد والمضايقات وحملات التشهير ضد النشطاء الحقوقيين وأفراد عائلاتهم، ومنها الحملات بحق الأفراد المناطبة بهم سلطة دينية أو من يدعون ذلك؛
- إيقاف فرض حظر السفر التعسفي دون مبرر أو إخطار، وتفعيل التغييرات على "نظام وثائق السفر" بما يضمن إمكانية الطعن أمام المحاكم بقرارات حظر السفر الصادرة عن وزارة الداخلية؛
- سنّ قانون عقوبات يعرّف بوضوح الأعمال التي ترقى لمصاف المسؤولية الجنائية، بما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ينبغي أن يجرم قانون العقوبات استخدام التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- إلغاء المادة 6 من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية لعام 2007"، التي تُستخدم بشكل منتظم لسجن المعارضين جراء انتقاداتهم السلمية؛
- إلغاء المواد الفضفاضة في "نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله" لعام 2017 والمستخدمه لتقييد حرية التعبير بشكل غير قانوني، ومنها المادة 30، بالإضافة إلى الأحكام التي تسمح باحتجاز المشتبه فيهم لأجل غير مسمى والاحتجاز السري المؤقت؛
- السماح للمحتجزين بالطعن في قانونية احتجازهم أمام المحاكم، وضمان مثلهم فورا أمام محكمة لمراجعة قانونية احتجازهم أو ضرورتها، وضمان حصولهم على المساعدة القانونية والتمثيل القانوني في وقت مناسب، وجعل التصريحات المأخوذة منهم تحت الإكراه أو التعذيب غير مقبولة في المحاكم؛

- السماح للمحتجزين فوراً وقبل التحقيق بالتواصل مع محام من اختيارهم، وإخطارهم بحقهم هذا في مراكز الشرطة أو مكاتب المباحث، وغير ذلك من مراكز الاحتجاز التابعة لمختلف هيئات إنفاذ القانون، التزاماً بـ"نظام الإجراءات الجزائية"؛
- تسجيل جميع الاستجابات بالفيديو، وتوفير محتوى هذه الأشرطة بالكامل للمحتجزين ومحاميهم؛
- إيقاف الممارسات التي تطالب المحتجزين بالتعهد بالامتناع عن أعمال معينة أو بالقيام بأعمال أخرى، كشرط لإخلاء سبيلهم، ما لم يكن هذا التعهد جزءاً من اتفاق رسمي قضائي ولا يتعارض مع ممارسة المحتجزين لحقوقهم.

## إلى الحلفاء الأساسيين للسعودية

- فرض عقوبات على المسؤولين السعوديين على أعلى المستويات الذين لعبوا أدواراً في مقتل جمال خاشقجي أو ارتكبوا أعمال تعذيب؛
- تقييد تصدير تراخيص تكنولوجيا المراقبة إلى السعودية؛
- التدقيق بشدة في صفقات الأسلحة التي يمكن استخدامها في تقييد الحقوق الأساسية، مثل حرية التجمع؛
- المطالبة بإخلاء سبيل المعارضين والنشطاء المحتجزين لمجرد انتقادهم سلمياً للسلطات السعودية.

## إلى شركات التكنولوجيا

- وقف بيع تقنيات المراقبة إلى السعودية ووقف العقود الحالية التي تقدم التدريب والدعم التقني المستمرين، لضمان عدم مساهمة هذه الأنشطة في انتهاكات الحقوق؛
- إتاحة الشفافية حول المبيعات السابقة لتقنيات المراقبة إلى المملكة؛
- التحقيق فيما إذا كانت تقنيات المراقبة التي بيعت للسعودية قد استُخدمت للتجسس على المعارضين داخل المملكة وخارجها، في خرق لشروط استخدامها ولمعايير حقوق الإنسان المنطبقة؛
- المطالبة بإخلاء سبيل المعارضين والنشطاء المحتجزين لمجرد انتقادهم السلمياً للسلطات السعودية.

## المنهجية

لم تتح السلطات السعودية لـ هيومن رايتس ووتش الدخول بحرية إلى البلاد لإجراء بحوث ميدانية، منذ رحلة بحثية للمنظمة إلى المملكة في 2006. زار باحثون من هيومن رايتس ووتش السعودية ست مرات منذ 2006، لكن أغلب تلك الزيارات خضعت لقيود مشددة.

يستند التقرير إلى مقابلات هاتفية مع نشطاء ومعارضين سعوديين منذ 2017، وإلى بيانات حكومية ووثائق صادرة عن محاكم، بالإضافة إلى مراجعة مستفيضة لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي السعودية. لحماية من قابلناهم من الانتقام المحتمل، حجبنا الأسماء واستخدمنا أسماء مستعارة في بعض الحالات، ما لم يُبد من قابلناهم استعدادهم لذكر أسمائهم في التقرير. أخبر الباحثون جميع الذين قابلوهم بالعرض من ذلك وبسبل استخدام المعلومات، ولم يحصل أي منهم على حوافز مالية أو محفزات أخرى للحديث مع هيومن رايتس ووتش.

جمعت هيومن رايتس ووتش قوائم المحتجزين في الفصل الرابع من المصادر المتوفرة، ومنها المقابلات مع نشطاء حقوقيين سعوديين، ومن البيانات والتصريحات الرسمية، والتقارير الإعلامية. هذه القوائم ليست شاملة. ما لم نُشير إلى خلاف ذلك، فإن أحدث المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الأفراد المذكورين في القوائم لا يزالون رهن الاحتجاز.

في 21 أكتوبر/تشرين الأول، وجهت هيومن رايتس ووتش رسالة إلى الحكومة السعودية تشرح فيها الخطوط العريضة لنتائج بحثنا. حتى مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، لم تستلم هيومن رايتس ووتش أي رد من السلطات الحكومية السعودية.

## I. السعودية تحت قيادة جديدة

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية الحديثة في 1932، كانت المملكة خاضعة للملكية المطلقة، أولاً تحت حكم مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود، ثم ومن بعد وفاته، من قبل أبنائه. بينما هيمن القادة السعوديون تاريخياً على السلطة المطلقة على صناعة القرار، مارسوا هذه السلطة بالتنسيق مع مجموعات مصالح غير رسمية، وإن كانت نافذة، ما حافظ على إمكانية التأثير على القرارات. ضمت هذه المجموعات المؤسسة الدينية السنية المحافظة التابعة للدولة، ورجال الدين المستقلين، وأعضاء آخرين بالعائلة المالكة، وأجهزة الأمن، والأعضاء النافذين بمجتمع الأعمال السعودي.<sup>1</sup>

كان صعود محمد بن سلمان في مطلع 2015 بداية لتغيير هذا الوضع القائم. انتقلت السلطات باتجاه التقييد الممنهج لنفوذ هذه المجموعات وقدرتها على إملء القرارات. في أبريل/نيسان 2016، صادر مجلس الوزراء السعودي سلطات التوقيف من "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" المسيئة. في أواخر 2017، ضمن حملة قمعية شاملة على المعارضين السعوديين، اعتقلت السلطات رجال دين مستقلين بارزين كانوا معارضين للسياسات الحكومية.<sup>2</sup> في أواخر 2017، أوقفت السلطات أيضاً عشرات الأعضاء البارزين بالعائلة المالكة، ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، وأعضاء من مجتمع الأعمال، ضمن حملة ضد الفساد.<sup>3</sup>

إلى جانب الاعتقالات، وإثر تعيينه ولياً للعهد، تحرك محمد بن سلمان ووالده أيضاً بدقة شديدة لإعادة هيكلة أدوات القمع الرسمية بالمملكة، وهي أجهزة الأمن الداخلي والنيابة، فأبعدا هذه الأجهزة عن إشراف وزارة الداخلية وأخضعها لسلطة الملك مباشرة، ما أعطى الديوان الملكي إشرافاً حصرياً على الأجهزة التي تنفذ عمليات التوقيف والملاحقة القضائية.<sup>4</sup> منذ تعيينه وزيراً للدفاع في 2015، أحكم ولي العهد قبضته على المؤسسة العسكرية السعودية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، عزل الملك سلمان ونجله محمد بن سلمان الأمير متعب بن عبد الله من رئاسة "الحرس

<sup>1</sup> Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).; Nabil Mouline, *The Clerics of Islam: Religious Authority and Political Power in Saudi Arabia* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014).

<sup>2</sup> "السعودية تتحرك نحو تقييد انتهاكات "هيئة الأمر بالمعروف""، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 18 أبريل/نيسان 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/18/288953>؛ "السعودية: اعتقال رجال دين بارزين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 15 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/15/309019>.

<sup>3</sup> "السعودية: اعتقالات بتهم فساد تثير مخاوف حول الإجراءات القانونية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/08/311155>.

<sup>4</sup> آدم كوغل، "قضية عصام كوشك ستختبر "إصلاح" هيئة الادعاء السعودية"، تعليق لـ هيومن رايتس ووتش، 18 يوليو/تموز 2017، "Saudi Arabia creates new security authority," Saudi Gazette, July 20, <https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/18/306834>؛ (تم الاطلاع في 16 سبتمبر/أيلول 2019). <http://saudigazette.com.sa/article/513421>

الوطني السعودي"، وهي قوة عسكرية مستقلة، وأمرًا بحبسه بتهمة الفساد المزعوم، ما جعل جميع أفرع القوات المسلحة السعودية خاضعة فعليًا لسيطرة الديوان الملكي.<sup>5</sup>

في مقابلة مع "بلومبرغ" في أكتوبر/تشرين الأول 2018 حول حملات الاعتقالات الجماعية في السعودية، بَرَّر محمد بن سلمان هذه الاعتقالات بأنها ضرورية لتطبيق الإصلاحات في السعودية، فقال:

... أعتقد أنه يوجد ثمن لكثير من الحركات التي تحدث في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، إذا نظرتِ إلى الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا فقد أَرَادُوا تحرير العبيد، وماذا كان ثمن ذلك؟ حربًا أهلية قسمت أمريكا لبضع سنوات، قتل على إثرها الآلاف، بل عشرات الآلاف في سبيل الظفر بحرية العبيد... لذلك إذا كان هناك ثمن بسيط لهذا، فإنه أفضل من تكبد خسائر يستمر أثرها طويلًا...

## ترسيخ السلطة وإعادة هيكلة جهاز الأمن

عندما أصبح سلمان بن عبد العزيز ملكًا للسعودية في يناير/كانون الثاني 2015، كان الأمير محمد، أول أبنائه من زوجته الثالثة، غير معروف نسبيًا. بعكس بعض إخوته الأكبر سنًا، وبينهم الأمير سلطان بن سلمان وهو أول عربي ومسلم على الإطلاق يصعد إلى الفضاء الخارجي، أو عبد العزيز بن سلمان وهو شخصية بارزة بصناعة النفط السعودية، لم يكن الأمير محمد بن سلمان شخصية عامة مهمة قبل 2015، ولم يدرس خارج المملكة مثل العديد من أعضاء العائلة المالكة البارزين.<sup>7</sup> كان يخدم والده بهدوء، بالأساس كمستشار لسلمان عندما كان وزيرًا للدفاع وحاكمًا للرياض. بحسب كارين إليوت هاوس، أصبح الأمير محمد مقربًا من والده عندما وقف بجانبه أثناء حداده على وفاة أكبر وثالث أكبر أبنائه جراء أمراض في القلب في 2001 و2002 على التوالي.<sup>8</sup>

<sup>5</sup> Katie Paul, "Saudi prince, relieved from National Guard, once seen as throne contender," November 5, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-government-defence-newsmaker/saudi-prince-relieved-from-national-guard-once-seen-as-throne-contender-idUSKBN1D4oVG>.

<sup>6</sup> Stephanie Flanders, Vivian Nereim, Donna Abu-Nasr, Nayla Razzouk, Alaa Shahine and Riad Hamade, "Saudi Crown Prince Discusses Trump, Aramco, Arrests: Transcript," Bloomberg, October 5, 2018, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-10-05/saudi-crown-prince-discusses-trump-aramco-arrests-transcript> (تم الاطلاع في 16 سبتمبر/أيلول 2019).

<sup>7</sup> Karen Elliott House, "The Making of Saudi Arabia's Energetic, Ruthless Crown Prince," *The Wall Street Journal*, April 12, 2019, <https://www.wsj.com/articles/the-making-of-saudi-arabias-energetic-ruthless-crown-prince-11555082281> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

<sup>8</sup> السابق

## قبل صيف 2017

### الديوان الملكي



الملك سلمان



ولي العهد  
محمد بن نايف

### الأجهزة الأمنية



#### وزارة الداخلية

- محمد بن نايف
- مديرية المباحث العامة (المباحث)
  - هيئة التحقيق والادعاء
  - مديرية الأمن العام (الشرطة)
  - قوات الأمن الخاصة
  - قوات الطوارئ الخاصة



#### وزارة الدفاع

- محمد بن سلمان
- القوات البرية الملكية السعودية
  - القوات الجوية الملكية السعودية
  - القوات البحرية الملكية السعودية



الحرس الوطني  
متعب بن عبد الله



رئاسة الاستخبارات العامة  
خالد بن علي الحميدان



نائب رئيس الاستخبارات العامة  
أحمد الفسري

## بعد صيف 2017

### الديوان الملكي



الملك سلمان



ولي العهد  
محمد بن سلمان

### الأجهزة الأمنية



#### وزارة الداخلية

عبد العزيز بن سعود بن نايف  
مديرية الأمن العام



#### رئاسة أمن الدولة

- عبد العزيز بن محمد الهويريني
- المباحث العامة (المباحث)
  - قوات الأمن الخاصة
  - قوات الطوارئ الخاصة



#### وزارة الدفاع

- محمد بن سلمان
- القوات البرية الملكية السعودية
  - القوات الجوية الملكية السعودية
  - القوات البحرية الملكية السعودية



النيابة العامة  
سعود بن عبد الله المعجب



الحرس الوطني  
عبد الله بن بندر



الاستخبارات العامة السعودية  
خالد بن علي الحميدان



محمد بن نايف، قيد الإقامة الجبرية



متعب بن عبد الله، من ضمن الموقوفين في اعتقالات الفساد 2017 واحتجز في الريتز



أحمد الفسري، متورط في مقتل الخاشقجي، قيد المحاكمة بحسب مصادر

برز محمد بن سلمان على الساحة الدولية في يناير/كانون الثاني 2015 عندما عينه والده فور توليه العرش وزيرا للدفاع (منصب سلمان السابق).<sup>9</sup> كوزير الدفاع، سرعان ما رسّخ نفسه كصانع قرار أقل حذرا من سابقه، فيسّر شن تحالف من الدول لعمليات عسكرية كبرى في اليمن في مارس/آذار 2015. هدفت الحملة العسكرية إلى صد تقدم جماعة "أنصار الله" المسلحة (تُعرف بـ "الحوثيين")، وهي مجموعة شيعية زيدية سيطرت على أغلب مناطق اليمن، ومنها العاصمة صنعاء، وطرقت الحكومة المعترف بها دوليا برئاسة عبد ربه منصور هادي.

عندما تولى الملك سلمان الحكم، رقى محمد بن نايف، ابن عم محمد بن سلمان، ووزير الداخلية السابق الذي قاد بنجاح جهود مكافحة التمرد السعودية بعد 2004، إلى منصب ولي ولي العهد من بعد ولي العهد الأمير مقرن، عم محمد بن سلمان. لكن في ظرف 3 أشهر، بذل الملك سلمان من ترتيب ولاية العهد، فتخلّص من مقرن ورفع محمد بن نايف إلى منصب ولي العهد، وجعل محمد بن سلمان وليا لولي العهد.<sup>10</sup>

بين أبريل/نيسان 2015 ويونيو/حزيران 2017، كان تقسيم السلطة بين محمد بن سلمان ومحمد بن نايف واضحا، فسيطر بن سلمان على الاقتصاد والجيش، وسيطر بن نايف على شؤون الأمن الداخلي.

لكن في 17 يونيو/حزيران 2017، حدث أول انقسام كبير في الترتيب الهشّ، عندما أصدر الملك سلمان أمرا ملكيا بعزل عثمان المهراج من منصبه كمدير للأمن العام (الشرطة)، وهي هيئة كبرى بوزارة الداخلية.<sup>11</sup> وفي اليوم نفسه أمر الملك بقطع صلة "هيئة التحقيق والادعاء العام" بوزارة الداخلية، وتغيير اسمها إلى "النيابة العامة"، التي أصبحت هيئة "مستقلة" تتبع الديوان الملكي مباشرة، يشرف عليها رئيس جديد للادعاء يُعرف بـ "النائب العام". ذكر الأمر الملكي أن التغيير

<sup>9</sup> "Saudi Prince Mohammad bin Salman named defense minister," Al Arabiya, January 23, 2015, <https://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/01/23/Saudi-Prince-Mohammad-bin-Salman-appointed-defense-minister-head-of-Royal-Court.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>10</sup> Justin Vela, "Saudi Arabia's King Salman changes line of succession," The National, April 25, 2019, <https://www.thenational.ae/world/saudi-arabia-s-king-salman-changes-line-of-succession-1.69077> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>11</sup> عبد الله البرقاوي، "بأمر الملك.. إنهاء خدم مدير الأمن العام وتعديل اسم هيئة التحقيق والادعاء إلى النيابة العامة وإعفاءات وتعيينات"، سبق، 17 يونيو/حزيران 2017: <https://sabq.org/%D8%A8%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A5%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85?t=1497671988> (تم الاطلاع في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

"تمشيا مع القواعد والمبادئ النظامية المتبعة في العديد من دول العالم" وبما يتفق مع "ضرورة الفصل بين السلطة التنفيذية في الدولة والهيئة وأعمالها باعتبارها جزءا من السلطة القضائية".<sup>12</sup>

النيابة العامة السعودية هي أداة مهمة للقمع في السعودية، واستُخدمت لترهيب المعارضين السعوديين منذ 1988، بطرق مختلفة، بما يشمل المضايقات والاستدعاءات المتكررة للاستجواب، والاحتجاز التعسفي، والملاحقة القضائية في محاكمات جائرة بشكل سافر بناء على اتهامات واهية.<sup>13</sup> تسارعت هذه الممارسات وتزايدت بعد إعادة التنظيم في 2017.

في 21 يونيو/حزيران، وفي غضون أيام من سحب هيئة الادعاء من سيطرة محمد بن نايف، تحرك الملك سلمان بحزم فجرده من مناصبه الرسمية جميعا، وعيّن نجله محمد بن سلمان وليا للعهد، والملك القادم.<sup>14</sup> لضمان هذا الصعود، نال محمد بن سلمان بحسب تقارير أصوات جميع أعضاء هيئة البيعة بالمملكة باستثناء 3 أصوات. تفصل هذه الهيئة في أمور ولاية العهد، والمكّونة من 34 عضوا من العائلة المالكة، هم أبناء وممثلي أسر أبناء الملك عبد العزيز مؤسس المملكة.<sup>15</sup>

قالت نيويورك تايمز في 28 يونيو/حزيران 2017 نقلا عن تصريحات لمسؤولين بالاستخبارات الأمريكية، إن الأمر لم يقتصر على عزل محمد بن نايف، بل وُضع أيضا رهن الإقامة الجبرية بقصره في جدة، ومُنِع من مغادرة البلاد.<sup>16</sup> قال مصدر مُطلع لـ هيومن رايتس ووتش إنه وإضافة إلى وضع محمد بن نايف قيد الإقامة الجبرية، أزاحت السلطات العديد من المسؤولين الموالين له من الأجهزة الأمنية، بما يشمل عبر احتجاز اثنين من كبار المسؤولين بوزارة الداخلية. هناك مسؤول أممي آخر مقرب من محمد بن نايف كان مسؤول الاتصال مع أجهزة الاستخبارات الغربية، فرّ من المملكة.<sup>17</sup> قال المصدر إن السلطات منعت فورا أفراد الأسرة المباشرة لمحمد بن نايف وأقارب

<sup>12</sup> أمر ملكي رقم 240، متاح على: <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1640804> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>13</sup> هيومن رايتس ووتش، "تحدي الخطوط الحمراء: حكايات نشطاء حقوقيين في السعودية"، 17 ديسمبر/كانون الأول 2013، <https://www.hrw.org/ar/report/2013/12/17/256503>.

<sup>14</sup> "السعودية: تغيير القيادة ينبغي أن يحسن الحقوق"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 22 يونيو/حزيران 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/22/305612>.

<sup>15</sup> Naser Al Wasmi, "Saudi Arabia's Allegiance Council gives Prince Mohammed bin Salman vote of confidence," The National, June 21, 2019, <https://www.thenational.ae/world/saudi-arabia-s-allegiance-council-gives-prince-mohammed-bin-salman-vote-of-confidence-1.92347> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>16</sup> Ben Hubbard, Eric Schmitt and Mark Mazzetti, "Deposed Saudi Prince Is Said to Be Confined to Palace," *New York Times*, June 28, 2017, <https://www.nytimes.com/2017/06/28/world/middleeast/deposed-saudi-prince-mohammed-bin-nayef.html>

(تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)؛ "على السعودية توضيح وضع ولي العهد السابق"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 27 يوليو/تموز 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/27/307213>.

<sup>17</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

المسؤولين المذكورين من السفر وجمدت حساباتهم المصرفية وأصول أخرى.<sup>18</sup> إزاحة محمد بن نايف والموالين له أزالته فعلياً المنافس الملكي الأقوى لمحمد بن سلمان.

خلال ما تبقى من 2017، تحرك الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان ضد الأفراد الذين قد يقيّدون سلطتهم، وبلغ هذا التحرك ذروته مع إنشاء لجنة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد والتي نفذت ما يُعرف باعتقالات الفساد في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، عندما احتُجزت شخصيات قوية في العائلة المالكة وسعوديون نافذون، مثل الوليد بن طلال رجل الأعمال البارز، وعبد العزيز بن فهد، الوزير السابق، وتركي بن عبد الله، الحاكم السابق للرياض، وفهد بن عبد الله، وزير الدفاع السابق، ومتعب بن عبد الله، وزير الحرس الوطني آنذاك، وتسعة أمراء آخرين على الأقل. جُرد هؤلاء من مناصبهم وأُجبروا على تسليم أصول مالية مقابل حريتهم.<sup>19</sup> يبدو أن اعتقالات الفساد استهدفت تحديداً أبناء الملك الراحل عبد الله. بعض الأمراء المحتجزين، وبينهم الأمير تركي بن عبد الله، لا يزالون وراء القضبان دون تهم، حتى كتابة هذه السطور.

بغية ترسيخ مكانة محمد بن سلمان كولي للعهد، سعى الملك سلمان ونجله بدءاً من منتصف 2017 إلى تغيير البنية التحتية الأمنية للمملكة وتقليل دور وزير الداخلية الذي كان كبيراً قبل ذلك.

إضافة إلى وضع النيابة العامة بتصرف الديوان الملكي، أنشأ الملك سلمان أيضاً هيئة جديدة، هي "رئاسة أمن الدولة"، التي استوعبت مهام الاستخبارات ومكافحة الإرهاب التي كانت وزارة الداخلية تتولاها. تضم الهيئة الجديدة "المديرية العامة للمباحث" (تُعرف بـ"المباحث"، جهاز الأمن الداخلي سيئ السمعة) فضلاً عن قوات مكافحة الإرهاب الخاصة في السعودية، التي يرأسها مسؤول وزارة الداخلية عبد العزيز بن محمد الهويريني منذ فترة طويلة. تعليقا على التغييرات، قالت "آراب نيوز": "... بعد صعود خطر الإرهاب [في مطلع الألفية]، ركزت وزارة الداخلية معظم جهودها على محاربة هذا التهديد، ما أدى إلى إضافة عدد كبير من المسؤوليات، وأثر على أجهزة الوزارة الأخرى، مثل الشرطة وشرطة السير وإدارة الجوازات".<sup>20</sup>

<sup>18</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

<sup>19</sup> Stephen Kalin and Katie Paul, "Future Saudi king tightens grip on power with arrests including Prince Alwaleed," November 5, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests/future-saudi-king-tightens-grip-on-power-with-arrests-including-prince-alwaleed-idUSKBN1D5o6P> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019)؛ "السعودية: اعتقالات بتهم فساد تثير مخاوف

حول الإجراءات القانونية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/08/311155>.

<sup>20</sup> "Saudi Arabia forms new apparatus of state security," Arab News, July 21, 2017, <https://www.arabnews.com/node/1132466/saudi-arabia> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

بعد تقليل مسؤوليات وزارة الداخلية، عين الملك سلمان وزيرا جديدا، هو الأمير عبد العزيز بن سعود (عمره آنذاك 34 عاما)، قريب محمد بن سلمان ونجل حاكم المنطقة الشرقية.<sup>21</sup> أبقى تعيين الأمير عبد العزيز حقيبة الداخلية مع فصيل نايف من العائلة المالكة، الذي احتفظ بالمنصب بشكل شبه مستمر منذ 1975، لكن تقلصت كثيرا سلطات ووجاهة المنصب.

كذلك امتد تركيز السلطة في يد الملك وولي العهد إلى الجيش. في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، سحب الملك سلمان ونجله محمد بن سلمان السيطرة على الحرس الوطني السعودي – وهو قوة عسكرية مستقلة – من متعب نجل الملك الراحل عبد الله، وسجنه بتهمة الفساد، فأصبحت جميع أفرع القوات المسلحة تابعة للديوان الملكي.<sup>22</sup>

منذ تعيينه وليا للعهد، ترأس محمد بن سلمان اللجنتين الفرعيتين لمجلس الوزراء، فأصبح مسؤولا عن الشؤون الاقتصادية، إضافة إلى الشؤون السياسية والأمنية.

## خطة لتغيير الاقتصاد

ترسيخ محمد بن سلمان لمكانته في السلطة والاعتقالات الجماعية، التي وصفها بأنها "ثمن زهيد" مقارنة بـ "التحركات الأخرى حول العالم"، سمح له بطرح حلوله الخاصة للأزمة الاقتصادية السعودية القائمة، دون عرقلة أو إعاقة من مجموعات المصالح السعودية التقليدية.

عندما توفي الملك عبد الله في يناير/كانون الثاني 2015، واجهت المملكة أزمة اقتصادية كبيرة مع الانخفاض السريع لأسعار النفط العالمية، من 115 دولار أمريكي للبرميل في يونيو/حزيران 2014، إلى 35 دولار للبرميل في فبراير/شباط 2016، ما أدى إلى فقدان 77 إلى 88 بالمئة من دخل المملكة.<sup>23</sup> في سبتمبر/أيلول 2014، حذر "صندوق النقد الدولي" من أن المملكة سوف تواجه عجزا في الميزانية في 2015، مع خطر استنفاد الاحتياطي النقدي، إذا لم تخفّض الإنفاق الحكومي.<sup>24</sup> كان تنبؤ صندوق النقد الدولي دقيقا. في أواخر 2015، أعلنت السعودية عن عجز في

<sup>21</sup> "PROFILE: New Saudi Interior Minister Prince Abdulaziz bin Saud bin Nayef," Al Arabiya, June 21, 2017, <https://english.alarabiya.net/en/features/2017/06/21/PROFILE-The-new-Saudi-Interior-Minister.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>22</sup> Katie Paul, "Saudi prince, relieved from National Guard, once seen as throne contender," Reuters, November 5, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-government-defence-newsmaker/saudi-prince-relieved-from-national-guard-once-seen-as-throne-contender-idUSKBN1D4oVG> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2019).

<sup>23</sup> Kenneth Rogoff, "What's behind the drop in oil prices?" World Economic Forum, March 2, 2016, <https://www.weforum.org/agenda/2016/03/what-s-behind-the-drop-in-oil-prices/> (تم الاطلاع في 28 أغسطس/آب 2019).  
<sup>24</sup> Martin Dokoupil, "Saudi could see budget deficit next year, risks draining reserves -IMF," Reuters, September 24, 2014, <https://www.reuters.com/article/imf-saudi-budget/saudi-could-see-budget-deficit-next-year-risks-draining-reserves-imf-idUSL6NoRP47K20140924> (تم الاطلاع في 28 أغسطس/آب 2019).

الميزانية بواقع 367 مليار ريال (97.9 مليار دولار).<sup>25</sup> رغم أعوام من السياسات الرامية إلى تطوير القطاع الخاص السعودي لضمان مزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين مقارنة بالعمال الأجانب، بقيت نسبة بطالة الشباب في السعودية في 2014 و2015 نحو 30 بالمئة، وهي نسبة مقلقة نظرا لأن ثلثي السكان تحت 30 عاما.<sup>26</sup> في أواخر 2015، حذر مقال نشره "معهد بروكينغز" من أن السعودية "تواجه قنبلة زمنية اقتصادية، إذا انفجرت، فسوف تكون لها آثار حادة لا رجعة عنها ربما، على المستويين الوطني والدولي".<sup>27</sup>

بعد تعيين والده له كرئيس للمجلس الاقتصادي، سرعان ما أصبح الأمير محمد بن سلمان واجهة الجهود السعودية لمحاربة المصاعب الاقتصادية وتطوير اقتصاد المملكة لجعله أقل تأثرا بتقلبات أسعار النفط. بحلول مطلع 2016، وردا على سؤال لد "إيكونوميست" حول ما إذا كانت السعودية تواجه أزمة اقتصادية، قال الأمير محمد:

نحن بعيدون تماما عن ذلك، نحن أفضل حالا مما كنا عليه في الثمانينيات والتسعينيات، نملك الآن ثالث أكبر احتياطي [للنفط] في العالم، كما أننا قد تمكنا هذه السنة فقط من زيادة عائداتنا غير النفطية بنسبة 29%. تمكنا على رؤية أمور إيجابية أكثر مما يعتقد معظم الناس حيال اقتصاد السعودية والعجز والإنفاق. لدينا برامج واضحة للخمس سنوات المقبلة، وقد أعلننا بعضها وسنعلن ما تبقى منها في المستقبل القريب.<sup>28</sup>

في أبريل/نيسان 2016، أوفى محمد بن سلمان بوعدته فأعلن عن خطة الإصلاح الاقتصادي الرئيسية للمملكة، "رؤية 2030"، وهي برنامج تنمية متكامل يهدف إلى تنويع الاقتصاد وخلق "قوة استثمارية عالمية".<sup>29</sup> تضع الخطة أهدافا استراتيجية كبرى للتغيير الاقتصادي والاجتماعي، مصحوبة بجمل من البرامج للتصدي لقضايا مثل الإسكان، وجودة الحياة، والاستثمار بالخدمات العامة، وتطوير

<sup>25</sup> "Saudi plans spending cuts, revenue push to shrink 2016 budget deficit," Reuters, December 28, 2015, <https://www.reuters.com/article/saudi-budget/saudi-plans-spending-cuts-revenue-push-to-shrink-2016-budget-deficit>

idUSnD5NoV80o20151228 (تم الاطلاع في 28 أغسطس/أب 2019).

<sup>26</sup> The World Bank, "Unemployment, youth total (% of total labor force ages 15-24) (modeled ILO estimate) – Saudi Arabia," <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=SA>؛ Ismaeel Naar, (تم الاطلاع في 28 أغسطس/أب 2019).

"Saudi Arabia launches committee to tackle unemployment," Al Arabiya, October 15, 2015, <https://english.alarabiya.net/en/business/economy/2015/10/15/Saudi-Arabia-launches-committee-to-tackle-unemployment.html>

(تم الاطلاع في 28 أغسطس/أب 2019).

<sup>27</sup> Luay Al-Khatteeb, "Saudi Arabia's economic time bomb," The Brookings Institution, December 30, 2015, <https://www.brookings.edu/opinions/saudi-arabias-economic-time-bomb/> (تم الاطلاع في 28 أغسطس/أب 2019).

<sup>28</sup> "Transcript: Interview with Muhammad bin Salman," The Economist, January 6, 2016, <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/01/06/transcript-interview-with-muhammad-bin-salman> (تم الاطلاع في 29 أغسطس/أب 2019).

<sup>29</sup> رؤية 2030، متوفرة على رابط: <https://vision2030.gov.sa/en> (تم الاطلاع في 29 أغسطس/أب 2019).

القطاع المالي وتحسين الأداء الحكومي، وكل من البرامج مصحوب بأهداف محددة ومستهدفات  
مرحلية خمسية (بجدول زمني 5 سنوات).<sup>30</sup>

بموجب رؤية 2030، استثمرت السعودية بقوة أيضا في تهيئة قطاع ترفيه محلي. في مايو/أيار  
2016، أنشأت السلطات "الهيئة العامة للترفيه"، وهي هيئة جديدة لديها خطط لاستثمار مليارات  
الدولارات في مجالات الموسيقى والترفيه والرياضة والفنون والأفلام، من بين برامج أخرى.<sup>31</sup> في  
2018، سمحت السلطات بافتتاح دور للسينما، فافتتحت سلسلة دور السينما الأمريكية "أيه إم سي"  
أول سينما في المملكة منذ 35 عاما في الرياض. في 2019، أعلنت السعودية عن خطط لاستثمار  
35 مليار دولار في بناء 2,500 شاشة سينما في أنحاء المملكة، بحلول 2020.<sup>32</sup> وقت كتابة هذه  
السطور، كانت المملكة قد استضافت حفلات موسيقية لفنانين عالميين مثل ماريا كيري، وبيّي،  
وأندريا بوتشيلي، وجانيت جاكسون وفيفتي سينت.<sup>33</sup> لكن تأسيس قطاع الترفيه استقر ردود فعل  
غاضبة وجدل، مع تنديد المفتي السعودي بالترفيه العلني وبدور السينما في مطلع 2017، ثم فصل  
رئيس الهيئة العامة للترفيه من منصبه في يونيو/حزيران 2018 على أثر عرض للسيرك الروسي  
أثار الخلاف في الرياض، ظهرت خلاله على المسرح نساء يرتدين ثيابا ضيقة، وانسحاب مغنية  
الراب نيكي ميناج في يوليو/تموز 2019 من حفل "جدة وورلد فيست" بعد ضغوط من جماعات  
حقوقية.<sup>34</sup>

العنصر الرئيسي في خطة التطوير الاقتصادي لمحمد بن سلمان هو توليد الدخل من خلال فتح  
الاكتتاب العام في نسبة محدودة من أسهم شركة النفط السعودية العملاقة المملوكة للدولة "أرامكو"،  
في سوق البورصة العالمية. في حين اعتُبرت بورصات نيويورك ولندن وهونغ كونغ في البداية أنها  
بورصات محتملة لطرح أسهم أرامكو، أفادت رويترز في 29 أكتوبر/تشرين الأول بأن السلطات

<sup>30</sup> السابق.

Michelle Cioffoletti, "The Restructuring of Saudi Arts and Entertainment," The Arab Gulf States Institute, August 8, 2019,  
<https://agsiw.org/the-restructuring-of-saudi-arts-and-entertainment/> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).<sup>31</sup>

Nick Vivarelli, "Saudi Arabia Says It Will Invest \$35 Billion in Movie Theaters by 2020," Variety, April 4, 2019,<sup>32</sup>  
<https://variety.com/2019/film/news/saudi-arabia-movie-theaters-invest-35-billion-dollars-1203180529/>  
(تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

Michelle Cioffoletti, "The Restructuring of Saudi Arts and Entertainment," The Arab Gulf States Institute, August 8, 2019,<sup>33</sup>  
<https://agsiw.org/the-restructuring-of-saudi-arts-and-entertainment/> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

"Saudi Arabia's religious authority says cinemas, song concerts harmful," Reuters, January 17, 2017,<sup>34</sup>

Bethan, "Saudi Arabia's religious authority says cinemas, song concerts harmful," Reuters, January 17, 2017,  
<https://www.reuters.com/article/uk-saudi-entertainment-idUSKBN1511LL> (تم الاطلاع في 30 مايو/أيار 2019).

McKernan, "Saudi Arabia's entertainment chief fired after conservative backlash over Russian circus 'nudity'" The  
Independent, June 19, 2018, [https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudi-arabia-russia-circus-nudity-  
catsuit-entertainment-minister-ahmed-al-khatib-fired-a8406501.html](https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudi-arabia-russia-circus-nudity-catsuit-entertainment-minister-ahmed-al-khatib-fired-a8406501.html) (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019)؛  
"Nicki Minaj pulls out of Saudi Arabia concert after backlash," The Guardian, July 9, 2019,  
<https://www.theguardian.com/music/2019/jul/09/nicki-minaj-pulls-out-of-saudi-arabia-concert-after-backlash>  
(تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

السعودية ستعلن عن بدء الاكتتاب في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2019 مع طرح واحد إلى اثنين بالمئة من أسهم الشركة في السوق المالية السعودية "تداول".<sup>35</sup>

تعرفت جهود الأمير محمد بن سلمان لجذب استثمارات دولية مؤقتا، جراء مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018، إذ ألغى الكثير من المستثمرين والممولين الدوليين وقادة الأعمال مشاركتهم في مبادرة مستقبل الاستثمار في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2018، فضلا عن سحب المستثمرين أموالهم من سوق الأسهم السعودية.<sup>36</sup> لكن بحلول أبريل/نيسان 2019، أفادت "فاينانشال تايمز" ونيويورك تايمز بأن الكثير من الشركات عادت للاستثمار في السعودية.<sup>37</sup> مع ذلك، لم يتضح بعد ما إذا كانت المملكة ستتمكن من جذب رؤوس أموال كافية عبر استثمارات دولية لتطوير اقتصاد البلاد وتلبية احتياجات المجتمع السعودي الذي ينمو بصورة متسارعة.

---

Hadeel Al Sayegh, Davide Barbuscia, and Saeed Azhar, "Saudi Aramco aims to begin planned IPO on November 3: sources," Reuters, October 29, 2019, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-aramco-ipo/saudi-aramco-aims-to-begin-planned-ipo-on-nov-3-sources-idUSKBN1X80JH> (تم الاطلاع في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

Dominic Dudley, "International Investors Are Pulling Out Of The Saudi Stock Market In The Wake Of Khashoggi Murder," *Forbes*, November 30, 2018, <https://www.forbes.com/sites/dominicdudley/2018/11/30/investors-shun-saudi-stock-market-khashoggi/#7ca394f65085> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

Andrew England and Ahmed Al Omran, "Saudi Arabia attracts financiers again as Khashoggi outrage fades," April 24, 2019, <https://www.ft.com/content/615e2ff6-6678-11e9-9adc-98bf1d35a056> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)؛

Michael J. de la Merced, Stanley Reed, and Daisuke Wakabayashi, "Business Quietly Returns to Saudi Arabia After Khashoggi's Murder," April 17, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/04/17/business/saudi-arabia-business.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

## II. انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة

اتسمت حملات الاعتقال السعودية منذ 2017 بكثرة أعداد الأفراد المستهدفين بالاعتقال خلال فترة زمنية قصيرة، والاستعانة بممارسات جديدة مسيئة ارتجالية والتي تمثل تدهورا ملحوظا في بلد تُعد سيادة القانون فيه ضعيفة بالأصل. شملت الممارسات استخدام أماكن احتجاز غير رسمية، وابتزاز الأفراد لتسليم أصول مالية أو للإدلاء بتصريحات مقابل إخلاء سبيلهم، وطلب عقوبة الإعدام على "جرائم" تستند إلى تعبير سلمي عن الرأي وأنشطة سلمية، من بين أمور أخرى.

تتصل بعض هذه الممارسات الارتجالية المسيئة التي بدأ العمل بها منذ 2017 بمستشار محمد بن سلمان السابق، سعود القحطاني، الذي عزله الملك سلمان في أكتوبر/تشرين الأول 2018 لدوره المزعوم في مقتل جمال خاشقجي.<sup>38</sup> قالت نيويورك تايمز نقلا عن مصادر استخباراتية أمريكية، إن ولي العهد أمر بحملة سرية ضد المعارضين السعوديين قبل عام من مقتل خاشقجي، ومكّن مستشاره حينئذ، القحطاني، من الإشراف على فريق سُمّي "مجموعة التدخل السريع"، الذي نفذ ما لا يقل عن 12 عملية قبيل استهداف خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018.<sup>39</sup> ذكر تقرير الصحيفة استهداف ناشطات حقوق المرأة السعوديات، وأفاد بأن تاريخ تشكيل المجموعة يتزامن تقريبا مع بداية حملات الاعتقال في سبتمبر/أيلول 2017.<sup>40</sup> في أواسط أغسطس/آب 2017، قبل بداية الاعتقالات مباشرة، نشر القحطاني التغريدة التالية على تويتر: "وتعتقد أنني أقدم من رأسي دون توجيه؟ أنا موظف ومنفذ أمين لأوامر سيدي الملك وسمو سيدي ولي العهد الأمين".<sup>41</sup>

رغم زعم النيابة العامة في بيان لها أن القحطاني كان متورطا في عملية خاشقجي، لم يكن بحسب تقارير ضمن الـ 11 شخصا قيد المحاكمة بسبب الجريمة، وذكرت وول ستريت جورنال في فبراير/شباط 2019 أن القحطاني مستمر في العمل بصورة غير رسمية كمستشار لولي العهد محمد بن سلمان.<sup>42</sup> في أكتوبر/تشرين الأول 2019، قال خالد بن بندر، السفير السعودي في المملكة

<sup>38</sup> "عام / أمر ملكي بإعفاء سعود بن عبدالله القحطاني المستشار بالديوان الملكي من منصبه"، وكالة الأنباء السعودية، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2018، <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1830333> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>39</sup> Mark Mazzetti and Ben Hubbard, "It Wasn't Just Khashoggi: A Saudi Prince's Brutal Drive to Crush Dissent," *New York Times*, March 17, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/03/17/world/middleeast/khashoggi-crown-prince-saudi.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>40</sup> السابق.

<sup>41</sup> تغريدة سعود القحطاني (@saud1978) على تويتر، 17 أغسطس/آب 2017،

[https://www.arab48.com/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/2018/10/20/%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B1\\_%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B4%D9%82%D8%AC%D9%8A](https://www.arab48.com/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/2018/10/20/%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B1_%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B4%D9%82%D8%AC%D9%8A) (تم الاطلاع في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>42</sup> "Full text: Saudi Arabia's public prosecution briefing on the Jamal Khashoggi murder investigation," *Arab News*, November 15, 2018, <https://www.arabnews.com/node/140526> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019)؛ Dion Nissenbaum, Warren P. Strobel, and Summer Said, "U.S. Seeks Accountability for Former Saudi Aide in Khashoggi Killing," *Wall Street*

المتحدة إن القحطاني لا يزال قيد التحقيق وإنه "في منزله" ولكن لم تظهر "أدلة ملموسة" بخصوص تورّطه في الجريمة.<sup>43</sup>

## الاحتجاز التعسفي طويل الأجل دون تهمة

للسعودية سجل طويل وسيئ السمعة في احتجاز المشتبهين الجنائيين دون تهمة أو محاكمة لأشهر وسنوات. في مايو/أيار 2018 مثلاً، حُلّت هيومن رايتس ووتش معلومات من قاعدة بيانات حول المسجونين متاحة على الإنترنت، أصدرتها وزارة الداخلية السعودية. كشف التحليل أن السلطات كانت تحتجز حينئذٍ 2,305 شخصاً قيد التحقيق، لأكثر من 6 أشهر، دون إحالتهم إلى قضاة، وكان هناك 1,875 محتجزاً منذ أكثر من عام، و251 شخصاً محتجزين لأكثر من 3 أعوام قيد التحقيق.<sup>44</sup>

ينص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن يُحتجز الأفراد دون تهمة بحد أقصى 5 أيام، ويُجدد الاحتجاز بحد أقصى 6 أشهر بأوامر من هيئة التحقيق والادعاء (النيابة العامة حالياً). بحسب النظام المذكور، "يتعين بعدها مباشرة إحالته [المحتجز] إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه".<sup>45</sup>

لكن رغم ما ينص عليه النظام، احتُجز الكثير من الأفراد المستهدفين بحملات الاعتقال منذ 2017 لعام دون تهمة، ولا يزال الوضع القانوني لمحتجزين آخرين غير واضح، لا سيما بعض من اعتقلوا في حملة مكافحة "الفساد" في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. ومن بين من لا يزالوا وراء القضبان دون وضوح وضعهم القانوني حتى كتابة هذه السطور الأمير تركي بن عبد الله، الحاكم السابق للرياض ونجل الملك الراحل عبد الله، وفيصل الجريبا، مُساعد الأمير تركي، والأمير سلمان بن عبد العزيز بن سلمان ووالده الأمير عبد العزيز بن سلمان بن محمد، ووزير التخطيط السابق عادل الفقيه، ورجل الأعمال البارز بمجال الإنشاءات بكر بن لادن.<sup>46</sup>

*Journal*, February 12, 2019, <https://www.wsj.com/articles/u-s-seeks-accountability-for-former-saudi-aide-in-khashoggi-killing-11549920938> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

Royal United Services Institute (RUSI), "A Conversation with HRH Prince Khalid bin Bandar Al Saud, Ambassador of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Kingdom," October 14, 2019, <https://www.rusi.org/event/conversation-hrh-prince-khalid-bin-bandar-al-saud-ambassador-kingdom-saudi-arabia-united> (تم الاطلاع في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2019 ; مقطع فيديو على يوتيوب: [https://www.youtube.com/watch?time\\_continue=945&v=QbUaaspPKww](https://www.youtube.com/watch?time_continue=945&v=QbUaaspPKww) (تم الاطلاع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019)

<sup>44</sup> "الاحتجاز التعسفي بطال الآلاف في السعودية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 6 مايو/أيار 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/06/317568> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>45</sup> نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مادة 114، متاح على: <https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sa/sao45ar.pdf> (تم الاطلاع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>46</sup> "على السعودية توضيح وضع معتقلي "الفساد"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 18 فبراير/شباط 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/02/18/327572>.

قال مصدر مُطلع لـ هيومن رايتس ووتش إن الأمير سلمان بن عبد العزيز بن سلمان ووالده – كلاهما من رجال الأعمال – ظلّا رهن الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة منذ اعتقالهما في يناير/كانون الثاني 2018. قال المصدر إن الأمير سلمان يعتقد أنه محتجز انتقاماً منه على مطالبته بإخلاء سبيل بعض أقاربه بعد اعتقالات نوفمبر/تشرين الثاني. على حد علم المصدر المذكور، لم تُجمد السلطات أصول الأمير سلمان بن عبد العزيز أو أصول والده ولم تُطلب منهما تسويات مالية. هما في سجن الحائر، جنوبيّ الرياض. الأمير سلمان بن عبد العزيز متزوج من ابنة الملك عبد الله.<sup>47</sup>

قال مصدر مُطلع آخر لـ هيومن رايتس ووتش إن فيصل الجربا، المقرب من الأمير تركي بن عبد الله، لا يزال محتجزاً دون تهمة.<sup>48</sup> أفادت واشنطن بوست بأنه في يونيو/حزيران أوقفت السلطات الأردنية الجربا في عمان حيث فر التماساً للأمان، ثم نقلته إلى الحدود السعودية وسلمته إلى السلطات هناك. أما الأمير تركي فهو محتجز بدوره إلى الآن دون تهمة، بحسب المصدر.<sup>49</sup>

احتجزت السلطات أيضاً الطبيب السعودي الأمريكي والإعلامي الشهير وليد الفتيحي لـ 21 شهراً دون تهمة أو محاكمة. قال أحد أقاربه لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات اعتقلت الفتيحي في البداية في الرينز لمدة شهرين، قبل نقله إلى سجن الحائر جنوبيّ الرياض.<sup>50</sup> في أواخر يناير/كانون الثاني 2019، نقلته السلطات مرة أخرى إلى سجن ذهبان شماليّ جدة. قال قريبه إن في مطلع مارس/آذار 2019 داهمت السلطات منزل الأسرة في جدة إثر صدور مقالة في نيويورك تايمز تزعم أن الفتيحي تعرض لإساءة المعاملة في الاحتجاز.<sup>51</sup> قال إن 15 إلى 16 رجلاً دخلوا البيت وقد جلبوا معهم الفتيحي نفسه مكبلاً بالأصفاد في اليدين والقدمين، وأخذوا جميع الحواسيب الآلية والهواتف الخلوية من البيت. قال قريبه إنه لا يعرف سبب استهداف الفتيحي بالاعتقال. في 1 أغسطس/آب 2019 أفرجت السلطات السعودية عن الفتيحي بانتظار نتيجة محاكمته.<sup>52</sup>

من بين المعتقلين في حملة سبتمبر/أيلول 2017، هناك سلمان العودة، وحسن فرحان المليكي، وعلي العمري، وعضو القرني، وظلوا رهن الاحتجاز دون محاكمة لعام تقريباً قبل أن تنتههم السلطات

<sup>47</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 8 فبراير/شباط 2019.

<sup>48</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 24 يناير/كانون الثاني 2019.

<sup>49</sup> Karim Faheem and Loveday Morris, "Saudi campaign to abduct and silence rivals abroad goes back decades," *Washington Post*, November 4, 2018, [https://beta.washingtonpost.com/world/saudi-campaign-to-abduct-and-silence-rivals-abroad-goes-back-decades/2018/11/04/ce6b801c-dc8a-11e8-8bac-bfe01fcdc3a6\\_story.html](https://beta.washingtonpost.com/world/saudi-campaign-to-abduct-and-silence-rivals-abroad-goes-back-decades/2018/11/04/ce6b801c-dc8a-11e8-8bac-bfe01fcdc3a6_story.html) (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>50</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحد أقارب وليد الفتيحي، 13 مارس/آذار 2019.

<sup>51</sup> David D. Kirkpatrick, "Saudi Arabia Is Said to Have Tortured an American Citizen," *New York Times*, March 2, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/03/02/world/middleeast/saudi-arabia-torture-american-citizen.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>52</sup> Ben Hubbard, "Saudi Arabia Frees Doctor With U.S. Citizenship After 21 Months," *New York Times*, August 1, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/08/01/world/middleeast/saudi-arabia-doctor-us.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

أخيراً وتحيلهم للمحاكمة في سبتمبر/أيلول 2018. إلا أن بعض المحاكمات كانت مشوبة بتأجيلات وتأخيرات غير مبررة، ومنها محاكمة سلمان العودة. أخذت السلطات العودة إلى المحكمة لجلسة استماع مقررة في 28 يوليو/تموز 2019، لكن بعد انتظار خمس ساعات قررت المحكمة فجأة إرجاء الجلسة إلى نوفمبر/تشرين الثاني، دون تبرير. ثم أجرت السلطات فجأة سلسلة من الجلسات في بداية أكتوبر/تشرين الأول وحددت الجلسة النهائية في 10 أكتوبر/تشرين الأول، لتعود في هذا التاريخ وتؤجل هذه الجلسة دون تفسير.<sup>53</sup>

بالمثل، في حالة ناشطات حقوق المرأة السعوديات المعتقلات منذ مايو/أيار 2018، احتجزتهن السلطات عشرة أشهر قبل نسب اتهامات إليهن.<sup>54</sup> لكن بعد ثلاث أو أربع جلسات بالمحكمة في مارس/آذار وأبريل/نيسان، لا يبدو أن السلطات السعودية قد عقدت أية جلسات مهمة في قضاياهن بعد، دون تفسير.<sup>55</sup> حتى كتابة هذه السطور، كانت أغلب النساء خارج السجن على ذمة نتائج المحاكمات مع منعهن من السفر إلى الخارج، لكن هناك أخريات مثل لجين الهذلول، وسمر بدوي، ونوف عبد العزيز ونسيمة السادة، ما زلن وراء القضبان.

الاحتجاز المطول دون تهمة أو محاكمات ودون المثل أمام قاضٍ يعتبر تعسفياً وينتهك القوانين السعودية والمعايير الحقوقية الدولية.

توصّل "الفريق العامل بالأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي" إلى أن الاحتجاز يعتبر تعسفياً عندما تتقاعس السلطات عن مراعاة المعايير المتصلة بالحق في المثل فوراً أمام قاضٍ بعد توقيف الشخص.<sup>56</sup> ينص المبدأ 11 من "مجموعة المبادئ الأممية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن"، على أن يُتاح للمحتجز "فرصة حقيقية للإدلاء بأقواله في أقرب وقت أمام سلطة قضائية أو سلطة أخرى" وأنه يجب أن تكون لسلطة قضائية أو سلطة الأخرى صلاحية إعادة النظر في استمرار الاحتجاز.<sup>57</sup>

<sup>53</sup> "Saudi court postpones hearing of prominent preacher Awdah: son," Reuters, July 28, 2019, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests/saudi-court-postpones-hearing-of-prominent-preacher-awdah-son-idUSKCN1UN0l7> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/أب 2019)، مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فرد من أسرة العودة، أكتوبر/تشرين الأول 2019.

<sup>54</sup> "السعودية: توجيه اتهامات إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 1 مارس/آذار 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/01/327818>.

<sup>55</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع نشطاء حقوقيين سعوديين، أغسطس/أب 2019.

<sup>56</sup> UN Working Group on Arbitrary Detention, "Fact Sheet No. 26, The Working Group on Arbitrary Detention," <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet26en.pdf> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/أب 2019).

<sup>57</sup> مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (مجموعة المبادئ)، اعتمدت في 9 ديسمبر/كانون الأول 1988، قرار الجمعية العامة رقم 43/173 مرفق 43، 43 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 298, U.N. Doc. (1988) A/43/49.

"الميثاق العربي لحقوق الإنسان" الذي صدقت عليه السعودية في 2009، يكفل بدوره الحق لكل شخص يوقف أو يحتجز بناء على اتهامات جنائية بأن يمثل فوراً أمام قاضٍ أو مسؤول قانوني آخر لعقد جلسة له في إطار زمني معقول، وإلا يُخلى سبيله. ينصّ الميثاق على أنه: "لا يجوز أن يكون الحبس الاحتياطي هو القاعدة العامة".<sup>58</sup>

## أماكن الاحتجاز غير الرسمية

احتجزت السلطات السعودية بعض المعتقلين بأماكن احتجاز غير رسمية، في انتهاك صارخ للقوانين السعودية والمعايير الدولية. الحادثة الأشهر كانت احتجاز العشرات من رجال الأعمال البارزين وبعض أفراد العائلة المالكة، ومسؤولين سابقين وحاليين، في الريتز بالرياض، بين نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وفبراير/شباط 2018.<sup>59</sup> في يناير/كانون الثاني 2018، قال ناطق باسم مجموعة "ماريوت" المالكة لفنادق الريتز: "الفندق يعمل تحت إدارة السلطات المحلية، وهو ليس بالفندق التقليدي في الفترة الحالية".<sup>60</sup>

كما قالت ناشطات سعوديات احتُجزن منذ مايو/أيار 2018 إن أغلب ما تعرضن له من معاملة سيئة كان في منشأة احتجاز غير رسمية تُسمى "الفندق"، بين مايو/أيار إلى أغسطس/آب، وبعد هذا نُقلن إلى سجن ذهبان. قال مصدر إن النساء نُقلن إلى حجرة تُدعى "استراحة الضباط"، لكن موقع الحجرة غير معلوم.<sup>61</sup> قال أحد أقارب لجين الهذلول لـ نيويورك تايمز إن النساء احتُجزن فيما بدا أنه كان قصر غير مُستخدم في جدة.<sup>62</sup>

احتجاز الأفراد بمراكز احتجاز غير رسمية ينتهك المعايير الدولية. قالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تعليقها العام على المادة السابعة من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" إنه: "... ينبغي اتخاذ ترتيبات لوضعهم [أي المحتجزين] في أماكن معترف بها رسمياً كأماكن احتجاز، ولحفظ أسمائهم وأماكن احتجازهم، فضلاً عن أسماء الأشخاص المسؤولين عن احتجازهم، في سجل يتاح وييسر الاطلاع عليه للمعنيين، بما في ذلك الأقرباء والأصدقاء".<sup>63</sup>

<sup>58</sup> جامعة الدول العربية، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد في 22 مايو/أيار 2004، أعيدت طباعته في: 12 Int'l Hum. Rts. Rep. (2005) 893 دخل حيز النفاذ في 15 مارس/آذار 2008، مادة 14.

<sup>59</sup> "السعودية: اعتقالات بتهم فساد تثير مخاوف حول الإجراءات القانونية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/08/311155>.

<sup>60</sup> "Saudi hotel to reopen after being used as prison in corruption purge," Reuters, January 15, 2018، <https://af.reuters.com/article/worldNews/idAFKBN1F41MF> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>61</sup> "السعودية: أتبحروا الوصول إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 6 ديسمبر/كانون الأول 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/06/324997>.

<sup>62</sup> Mark Mazzetti and Ben Hubbard, "It Wasn't Just Khashoggi: A Saudi Prince's Brutal Drive to Crush Dissent," *New York Times*, March 17, 2019، <https://www.nytimes.com/2019/03/17/world/middleeast/khashoggi-crown-prince-saudi.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>63</sup> لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 20، HRI/GEN/1/Rev.1 at 30، فقرة 11.

## ابتزاز الأصول المالية أو التصريحات العامة مقابل الإفراج

بعد احتجاز أكثر من 300 من رجال الأعمال البارزين وأفراد العائلة المالكة ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين في الريتز بالرياض في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ضغطت السلطات السعودية عليهم بحسب تقارير لتسليم أصول مالية للدولة مقابل إخلاء سبيلهم، بعيدا عن أية عملية قانونية واضحة أو معترف بها.<sup>64</sup>

بحسب تقارير، أبرم العديون صفقات. مثلا، تناقلت التقارير أن الوليد الإبراهيم، رئيس مجموعة "إم بي سي"، سلم إدارة المجموعة إلى السلطات السعودية، ثم أُخلى سبيله في يناير/كانون الثاني 2018.<sup>65</sup> في مارس/آذار 2019، أفادت "رويترز" بأن بكر بن لادن واثنين من إخوته الذين كانوا محتجزين في الريتز، أُجبروا على بيع نسبة كبيرة من "مجموعة بن لادن" للإتشاءات إلى شركة "استدامة" التابعة لوزارة المالية السعودية، وتم تنحيهم جميعا عن مجلس إدارة الشركة بعد إعادة هيكلته.<sup>66</sup> أفرجت السلطات عن رجل الأعمال البارز الأمير الوليد بن طلال في يناير/كانون الثاني 2018 بعدما توصل إلى تسوية مالية مع السلطات، وإن احتفظ بالسيطرة على شركته، ووصف القبض عليه بأنه "سوء فهم".<sup>67</sup> كما أخذت السلطات سبيل رجل الأعمال عمرو الدباغ ومحمد العمودي في يناير/كانون الثاني بعدما توصلت إلى اتفاقات معهما، وإن لم يتم إعلان شروطها في الحاليتين.<sup>68</sup>

مصدر مطلع على صلة وثيقة بست رجال من المحتجزين في الريتز بين نوفمبر/تشرين الثاني 2017 ويناير/كانون الثاني 2018 أخبر هيومن رايتس ووتش أن السلطات ابتزت المحتجزين لعمل تسويات مالية عبر إكراههم باستخدام القوة، وعبر تجميد حساباتهم المصرفية ومنع أقاربهم من السفر

<sup>64</sup> "على السعودية توضيح وضع ولي العهد السابق"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 27 يوليو/تموز 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/27/307213>

<sup>65</sup> Simeon Kerr, "Top Saudi broadcaster caught up in Riyadh's corruption shakedown," January 27, 2018, <https://www.ft.com/content/a50075d2-0069-11e8-9650-9c0ad2d7c5b5> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>66</sup> Stephen Kalin, "Exclusive: Saudi Arabia curbs family influence in Binladin group shake-up," March 18, 2019, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-binladin-exclusive/exclusive-saudi-arabia-curbs-family-influence-in-binladin-group-shake-up-idUSKCN1QZ240> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)؛ Katie Paul, Tom Arnold, Marwa Rashad, and

Stephen Kalin, "As a Saudi prince rose, the Bin Laden business empire crumbled," September 27, 2018, <https://www.reuters.com/investigates/special-report/saudi-binladin-fall/> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>67</sup> Sarah Dadouch and Katie Paul, "Saudi billionaire Prince Alwaleed released as corruption probe winds down," Reuters, January 27, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests-princealwaleed/saudi-billionaire-prince-alwaleed-released-as-corruption-probe-winds-down-idUSKBN1FGoDT> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)؛ Kate Kelly, "Freed From a

Gilded Cage, a Famed Saudi Investor Returns to the Markets," *New York Times*, August 2, 2018, <https://www.nytimes.com/2018/08/02/business/saudi-investor-alwaleed.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>68</sup> Summer Said, Rory Jones, and Justin Scheck, "Saudis Release Consultant, Billionaire Imprisoned in Crackdown," *The Wall Street Journal*, January 23, 2019, <https://www.wsj.com/articles/saudis-release-ex-mckinsey-consultant-billionaire-imprisoned-in-crackdown-11548255043> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019)؛ Nizar Manek and Vivian Nereim, "One of the

Mideast's Richest Men Is Among Freed Saudi Detainees," *Bloomberg*, January 27, 2019, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-01-27/saudi-ethiopian-billionaire-al-amoudi-released-in-saudi-arabia> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

إلى الخارج. قال المصدر إن بعض المحتجزين أُجبروا على تحويل أموال من حسابات مصرفية لهم بالخارج إلى المملكة، حتى تتمكن السلطات السعودية من مصادرتها، وأن السلطات لم تفرج عن بعض المحتجزين إلا بعد توقيعهم مذكرات تفاهم يتعهدون فيها بدفع مبالغ مالية معينة.<sup>69</sup>

إضافة إلى التسويات المالية، قالت مصادر مطلعة لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات السعودية عرضت أيضا إخلاء سبيل ناشطتين حقوقيين بارزتين في منتصف 2019 إذا قبلتا بالظهور في التلفزيون لنفي تعرضهن للتعذيب أثناء الاحتجاز على يد السلطات. في أغسطس/آب 2019، قال أقارب لجين الهذلول إن السلطات عرضت عليها إخلاء السبيل وإنهاء محاكمتها إذا وقعت بيانا تدحض فيه مزاعم التعذيب، وهو الأمر الذي وافقت عليه في البداية، لكن رفضت بعدما قالت السلطات إن عليها تسجيل بيانها بالفيديو.<sup>70</sup> قال مصدر مطلع لـ هيومن رايتس ووتش إن مسؤول رفيع المستوى من رئاسة أمن الدولة زار ناشطة أخرى معنية بحقوق المرأة في يوليو/تموز أو أغسطس/آب وعرض إخلاء سبيلها وتقديم تعويض مالي إذا أعلنت نفيها لادعاءات التعذيب على شاشات التلفزيون.<sup>71</sup>

## حظر السفر التعسفي على الأقارب

إضافة إلى الاستهداف المباشر للمواطنين السعوديين بالاعتقال منذ سبتمبر/أيلول 2017، عاقبت السلطات في بعض الحالات أيضا أقارب لهم، إذ فرضت عليهم أوامر تعسفية بحظر سفرهم خارج البلاد أو تجميد أصولهم وحصولهم على الخدمات الحكومية.

قال أحد أقارب رجل الدين المحتجز سلمان العودة لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات السعودية فرضت حظر سفر تعسفي على 17 من أفراد أسرته المباشرة، بعد اعتقاله. قال إن الأسرة لم تكتشف أوامر حظر السفر إلا عندما حاول أحد أفرادها مغادرة البلاد ورفضت السلطات السماح له بالسفر. قال إن ضابط الجوازات قال لقربيه إن الديوان الملكي نفسه هو الذي فرض حظر السفر، لأسباب غير محددة.<sup>72</sup>

كما قال أحد أقارب الطبيب المحتجز وليد الفتحي، الذي يحمل الجنسية الأمريكية والسعودية، لـ هيومن رايتس ووتش إن بعد اعتقال السلطات للفتحي، فُرض حظر سفر تعسفي على جميع أفراد

<sup>69</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

<sup>70</sup> Sarah El Sirgany and Tamara Qiblawi, "Jailed Saudi activist rejects deal to deny torture for release, says family," CNN, August 14, 2019, <https://edition.cnn.com/2019/08/14/middleeast/saudi-hathloul-torture-intl/index.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>71</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 16 أغسطس/آب 2019.

<sup>72</sup> "السعودية: احتجاز رجل دين 4 أشهر دون تهمة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 7 يناير/كانون الثاني 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/01/07/312982>

أسرة الفتيحي المباشرة، و هم جميعا مواطنين أمريكيين أيضا. قال إنه ذهب إلى المطار ليحاول السفر خارج المملكة عدة مرات في 2018، لكن مُنع في كل مرة، بعد فحص بصمة الإصبع في نقطة التفتيش الحدودية. لم يكشف له المسؤولون سبب الحظر.<sup>73</sup>

قال نشطاء حقوقيون سعوديون لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات فرضت حظر سفر تعسفي على أقارب نشطاء بارزين في مجال حقوق المرأة إثر احتجاجهم في مايو/أيار 2018.<sup>74</sup>

مصدر مقرب من مسؤول استخباراتي سعودي سابق عُزل مع محمد بن نايف، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات منعت إثنيين من أولاده من السفر للخارج وجمدت أصولهم المالية داخل المملكة.<sup>75</sup> قال إنه تحدث إلى محتجزين سابقين سُمح لهم بالسفر للخارج فقط بعد موافقتهم على ترك أحد أفراد أسرته المباشرة لهم كضمانة لعودتهم إلى المملكة.<sup>76</sup>

يبدو أن وزارة الداخلية، بفرضها حظر سفر متعسف على أقارب المحتجزين، تخالف القوانين السعودية. إلى جانب منع السفر بأمر قضائي، يحق لوزير الداخلية فرض الحظر "لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة" و عليه إخطار الممنوع من السفر في الحاليتين في فترة أقصاها أسبوع من تاريخ بدء الحظر.<sup>77</sup> بالنسبة لأقارب المحتجزين، لم تُخطر الوزارة أبدا الذين فرضت حظر سفر عليهم بذلك أو أسباب فرضها للحظر.

ينتهك الحظر التعسفي للسفر القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكفل لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده ، و في العودة إلى بلده.<sup>78</sup>

## طلب عقوبة الإعدام بسبب الانتماءات والأفكار السياسية السلمية

تُنفذ السعودية كل عام عمليات إعدام أكثر مما تفعل الغالبية العظمى من الدول. منذ 2014، أعدمت السعودية أكثر من 860 شخصا، وكانت أغلب الإعدامات بسبب بالقتل وأعمال عنف وجرائم غير

<sup>73</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحد أقارب وليد الفتيحي، 13 مارس/آذار 2019.

<sup>74</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع نشطاء حقوقيين سعوديين، أكتوبر/تشرين الأول 2019.

<sup>75</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

<sup>76</sup> السابق.

<sup>77</sup> نظام وثائق السفر السعودي، مادة 6، متوفر على: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e29fo8fa-d53e-4944-b22b-aga700f17fd9/1> ؛ "على السعودية رفع حظر السفر عن منتقدي الحكومة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 13 فبراير/شباط 2007، <https://www.hrw.org/ar/news/2007/02/13/231808>

<sup>78</sup> UN Commission on Human Rights, The right of everyone to leave any country, including his own, and to return to his country, 11 March 1985, E/CN.4/RES/1985/22, available at: <https://www.refworld.org/docid/3bo0fo6e4f.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/أب 2019).

عنيفة متصلة بالمخدرات.<sup>79</sup> باستثناء الإعدام في قضايا المخدرات، كانت الإدانات بأعمال عنف ماثلة في جميع القضايا الأخرى تقريبا التي انتهت بالإعدام. لكن في 2018، بدأت النيابة العامة السعودية تطلب إنزال عقوبة الإعدام بأفراد فقط بسبب انتماءات أو أفكار سياسية سلمية.

من المحتجزين حاليا الذين يواجهون حكما محتملا بالإعدام في غياب أي ادعاءات بارتكاب أعمال عنف، رجل الدين البارز سلمان العودة. في سبتمبر/أيلول 2018، نشر الإعلام السعودي المحلي أول خمسة اتهامات بحق العودة، وراجعت هيومن رايتس ووتش اتهامات أخرى من نسخة صحيفة اتهام المحكمة التي تحصلت عليها.<sup>80</sup> كانت الاتهامات الأولى متصلة في أغلبها بصلاته المزعومة بالإخوان المسلمين وتنظيمات أخرى يُفترض أنه على صلة بها. من المنظمات المذكورة في صحيفة الاتهامات "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين"، الذي لم تُدرجه السلطات السعودية كمنظمة إرهابية حتى 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أي بعد شهرين من توقيف العودة.<sup>81</sup>

تنص التهمة الأولى بحق العودة على ما يلي:

الإفساد في الأرض بالسعي المتكرر لزعزعة بناء الوطن وإحياء الفتنة العمياء، وتآليب المجتمع على الحكام وإثارة القلاقل، والارتباط بشخصيات وتنظيمات وعقد اللقاءات والمؤتمرات داخل وخارج المملكة؛ لتحقيق أجندة تنظيم الإخوان الإرهابي ضد الوطن وحكامه.<sup>82</sup>

هناك عدة اتهامات متصلة بتضامنه المعلن مع المعارضين المسجونين، ومعارضته عزل السعودية لقطر في منتصف 2017، وصلات مزعومة تربطه بالحكومة القطرية. ومن الاتهامات الأخرى "ارتباطه بعلاقة مشبوهة" مع نظام ليبيا السابق [القذافي]، والاعتراض علنا على استضافة السعودية للرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي و"السخرية من الإنجازات الحكومية" و"القدح بالوطنية والولاء للحكومة والبلاد...".<sup>83</sup>

هناك مُحتجز آخر تسعى السلطات السعودية لإنزال عقوبة الإعدام به هو حسن فرحان المالكي، المفكر الديني الإصلاحية. اطلعت هيومن رايتس ووتش على صحيفة اتهامات المالكي، وتتكون من

<sup>79</sup> توثيق إعلانات الإعدام السعودية، تتوفر نسخة طرف هيومن رايتس ووتش؛ هيومن رايتس ووتش ومشروع العدالة الباكستاني، "عالقون": معاملة الباكستانيين في النظام الجنائي السعودي"، 7 مارس/آذار 2018، <https://www.hrw.org/ar/report/2018/03/07/315516>..

<sup>80</sup> "تفاصيل التهم الموجهة لسلمان العودة"، إرم، 4 سبتمبر/أيلول 2018، <https://www.aremnews.com/news/arab-world/saudi-arabia/1481280> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/أب 2019)؛ لدى هيومن رايتس ووتش نسخة من صحيفة الاتهامات.

<sup>81</sup> "سياسي / المملكة ومصر والإمارات والبحرين : تعلن إضافة كيانين وأحد عشر فرداً إلى قوائم الإرهاب المحظورة لديها"، وكالة الأنباء السعودية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://www.spa.gov.sa/1690714> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/أب 2019).

<sup>82</sup> "تفاصيل التهم الموجهة لسلمان العودة"، إرم، 4 سبتمبر/أيلول 2018، <https://www.aremnews.com/news/arab-world/saudi-arabia/1481280> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/أب 2019)؛ لدى هيومن رايتس ووتش نسخة من صحيفة الاتهامات.

<sup>83</sup> السابق.

14 تهمة، وهي جميعا تقريبا لا تشبه أي جرائم معترف بها.<sup>84</sup> التهمتان الأولتان تتصلان بتعبيره السلمي عن آرائه الدينية حول دقة بعض الأحاديث النبوية، وانتقاده لعدة رموز دينية من القرن السابع. من الاتهامات الأخرى "سب ولاية أمر هذه البلاد وهيئة كبار العلماء ووصفهم بالتطرف، واتهام دول الخليج بدعم "تنظيم الدولة الإسلامية" (المعروف أيضا بـ "داعش")".<sup>85</sup>

كما اتهم الادعاء المالكي بمدح قائد "حزب الله" حسن نصر الله و"تعاطفه مع" جماعة الحوثي في اليمن، والتعبير عن آرائه الدينية في المقابلات التلفزيونية، وحضور مجموعات نقاش في السعودية، وتأليف كتب وأبحاث ونشرها خارج المملكة، وحياسة كتب محظورة، وتشويه سمعة رجل كويتي عبر اتهامه على تويتر بدعم داعش، وانتهاك قانون الجرائم الإلكترونية السعودي السيئ الصيت.<sup>86</sup>

كما تشمل التهم الموجهة إلى المالكي مغادرة المملكة بشكل غير قانوني إلى شمال اليمن للبحث عن أصول عائلته وتاريخها في 2001، بعد أن منعت السلطات من السفر إلى الخارج. لا يوجد في السعودية قانون عقوبات شامل مدون، ولديها فقط عدد محدود من اللوائح الجنائية المدونة. لا تستند التهم إلى نص مدون، ولا تسقط التهم الموجهة إلى المالكي بالتقادم باستثناء واحدة.<sup>87</sup>

تألفت الأدلة التي استشهد بها ممثلو الادعاء في صحيفة الاتهام بالكامل من اعتراف المالكي المزعم، وتغريداته، والمواد المصادرة من منزله وأجهزته الإلكترونية. تزعم أنه اعترف "بالدعوة إلى حرية الاعتقاد وأنه من حق أي شخص أن يتبنى الاعتقادات التي يرى صحتها، وأنه لا يجوز تقييدها وفرض اعتقادات معينة"، فضلا عن إنكاره حد الردة، الذي يستوجب الإعدام، معتبرا أنه "لا صحة له شرعا". كما يُزعم اعترافه بأنه "يرى أن من يفتون بتحريم الغناء والموسيقى بجميع أنواعها متشددين ومتطرفين كونه لم يرد أي دليل بتحريمها بل أن الرسول صلى الله عليه وسلم سمعها".<sup>88</sup>

تنص المعايير الدولية، ومنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه السعودية، على ألا تستخدم البلدان التي تعتمد عقوبة الإعدام هذه العقوبة إلا في "أخطر الجرائم"، وفي الحالات الاستثنائية. في 2012، ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء والإجراءات الموجزة والإعدام التعسفي، أن على البلدان التي لا تزال تستخدم عقوبة الإعدام جعلها

<sup>84</sup> لدى هيومن رايتس ووتش نسخة من صحيفة الاتهامات.

<sup>85</sup> "السعودية: محاكمة المفكر الديني حسن المالكي سعيا إلى إعدامه"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 23 يونيو/حزيران 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/06/23/331341>.

<sup>86</sup> السابق.

<sup>87</sup> "السعودية: محاكمة المفكر الديني حسن المالكي سعيا إلى إعدامه"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 23 يونيو/حزيران 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/06/23/331341>.

<sup>88</sup> السابق.

مقتصرة على الحالات التي يرتكب فيها الشخص جريمة قتل عمد، وألا يتم استخدام الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات.

## التجسس الإلكتروني والمضايقات عبر الإنترنت

إضافة إلى موجات اعتقال ما بعد 2017، تزايد استخدام السعودية بحسب تقارير لأدوات المراقبة الإلكترونية المتوفرة تجارياً، لقرصنة الحسابات الإلكترونية الخاصة بمنتقدي الحكومة والمعارضين. توصل "سيتيزن لاب"، مركز بحثي أكاديمي في كندا، و"بثقة عالية" إلى أن هاتف عمر عبد العزيز الناشط السعودي البارز في كندا، قد استُهدف في 2018 وأصيب ببرمجية تجسس تُعرف بـ "بيغاسوس"، وهي من إنتاج وتسويق شركة تقنية إسرائيلية تُدعى "إن إس أو غروب".<sup>89</sup> طبقاً لسيتيزن لاب، "ما إن يُصاب الهاتف [ببرمجية تجسس بيغاسوس]، حتى يصبح العميل قادراً على الاطلاع على كامل الملفات الشخصية للضحية [صاحب الهاتف]، مثل المحادثات والرسائل الإلكترونية والصور. يمكنه حتى استخدام ميكروفونات الهاتف وكاميراته في التنصت على الهدف ومراقبته".<sup>90</sup>

إضافة إلى عبد العزيز، ادّعى سعوديون آخرون بالخارج أن الحكومة السعودية استهدفتهم بهجمات سببية باستخدام بيغاسوس على مدار السنوات الأخيرة، ومنهم باحث لم يُذكر اسمه في "منظمة العفو الدولية"، والناشط الحقوقي السعودي بالمملكة المتحدة يحيى عسيري، والكوميديان السعودي والمعارض المقيم بالمملكة المتحدة غانم المصاريير.<sup>91</sup>

كشف كاتب الواشنطن بوست ديفيد إغناطيوس في مارس/آذار 2019 أن المسؤولين السعوديين حصلوا على أدوات تجسس إلكتروني من إن إس أو غروب، لكن الشركة "جمدت الطلبات الجديدة من المملكة" خوفاً من إمكانية "إساءة استخدامها".<sup>92</sup> رداً على تزايد الانتقادات الدولية جراء مبيعاتها

<sup>89</sup> Bill Marczak, John Scott-Railton, Adam Senft, Bahr Abdul Razzak, and Ron Deibert, "The Kingdom Came to Canada: How Saudi-Linked Digital Espionage Reached Canadian Soil," Citizen Lab, October 1, 2018, <https://citizenlab.ca/2018/10/the-kingdom-came-to-canada-how-saudi-linked-digital-espionage-reached-canadian-soil/> (تم الاطلاع في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>90</sup> السابق..

<sup>91</sup> "Amnesty International Among Targets of NSO-powered Campaign," Amnesty International, October 1, 2018, <https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/08/amnesty-international-among-targets-of-nso-powered-campaign/> (تم الاطلاع في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019)؛ Stephanie Kirchaessner and Nick Hopkins, "Saudi Arabia accused of hacking London-based dissident," The Guardian, May 28, 2019, <https://www.theguardian.com/world/2019/may/28/saudi-arabia-accused-of-hacking-london-based-dissident-ghanem-almasarir> (تم الاطلاع في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019)؛ Thomas Brewster, "Exclusive: Saudi Dissidents Hit With Stealth iPhone Spyware Before Khashoggi's Murder," Forbes, November 21, 2018, <https://www.forbes.com/sites/thomasbrewster/2018/11/21/exclusive-saudi-dissidents-hit-with-stealth-iphone-spyware-before-khashoggis-murder/#2722602c2e8b> (تم الاطلاع في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>92</sup> David Ignatius, "How the mysteries of Khashoggi's murder have rocked the U.S.-Saudi partnership," *Washington Post*, March 29, 2019, <https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/how-the-mysteries-of-khashoggis-murder>

لبرمجيات التجسس إلى حكومات مسيئة، أعلنت إن إس أو غروب عن سياسة جديدة لحقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول 2019، تعهدت فيها بـ "تحديد ومنع وتخفيف أثر خطر الآثار السلبية على الحقوق" فيما يتصل باستخدام برمجيات التجسس ومنتجات المراقبة خاصتها.<sup>93</sup>

استخدم مسؤولون سعوديون تويتر بشكل صريح لمضايقة واستهداف المعارضين. في 17 أغسطس/آب 2017، أطلق سعود القحطاني بنفسه هاشتاغ "#القائمة\_السوداء" الذي طالب بموجبه السعوديين باقتراح المنتقدين عبر الإنترنت الذين يجب استهدافهم.<sup>94</sup> قبل فصله من منصبه في أكتوبر/تشرين الأول 2018، تولى القحطاني أيضا منصب مدير "الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز" وهو هيئة حكومية تسعى إلى "بناء قدرات محلية واحترافية في مجال الأمن السيبراني وتطوير البرمجيات بناء على أفضل الممارسات والمعايير العالمية".<sup>95</sup>

كما ظهرت شائعات في أوساط المعارضين السعوديين بأن السلطات ربما أصبحت لديها قدرة الكشف عن مستخدمي تويتر الذين لا يكشفون هوياتهم الحقيقية. يبدو أن السبب وراء الشائعة جزئيا هو تغريدة للقحطاني بتاريخ 18 أغسطس/آب 2017 قال فيها: "هل الاسم المستعار يحميك من #القائمة\_السوداء؟ لا، (1) الدول لها طريقتها بمعرفة صاحب الاسم، (2) يمكن معرفة ال IP بطرق فنية عديدة، (3) سر لن أقوله".<sup>96</sup>

بشكل أعم، يعد استهداف السعودية للمنتقدين مشكلة آخذة في التفاقم، ويشمل هذا استهداف المنتقدين عبر الإنترنت على تويتر، الذين أوقفت أو أرهبت السلطات بعضهم ليلتزموا الصمت.<sup>97</sup>

<sup>93</sup> <https://www.nsogroup.com/governance/human-rights-policy/> NSO Group, "Human Rights Policy," (تم الاطلاع في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>94</sup> تغريدة سعود القحطاني (@saudq1978) على موقع تويتر، 17 أغسطس/آب 2017. <https://twitter.com/bellingcat/status/1144263147416670209/photo/1> (تم الاطلاع في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>95</sup> الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، صفحة "الاتحاد"، <https://safcsp.org.sa/> (تم الاطلاع في 7 فبراير/شباط 2019).

<sup>96</sup> تغريدة من سعود القحطاني (@saudq1978) على موقع تويتر، 18 أغسطس/آب 2017، <http://www.alhayat.com/article/881627/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A8%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A1> (تم الاطلاع في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>97</sup> Manal al-Sharif, "I'm a Saudi activist. Twitter put my life in danger." *Washington Post*, November 9, 2018, [https://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/11/09/im-a-saudi-activist-twitter-put-my-life-in-danger/?utm\\_term=.0230b94a1e87](https://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/11/09/im-a-saudi-activist-twitter-put-my-life-in-danger/?utm_term=.0230b94a1e87) (تم الاطلاع في 7 فبراير/شباط 2019).

### III. ادعاءات التعذيب

إضافة إلى حملات الاعتقال الجماعي للمعارضين منذ أصبح محمد بن سلمان ولياً للعهد في يونيو/حزيران 2017، تشير المعلومات الواردة من النشطاء السعوديين والتقارير الإعلامية إلى تزايد وقائع التعذيب والمعاملة السيئة رهن الاحتجاز أيضاً.

في مارس/آذار 2019، أفادت الغارديان بتلقيها عدة تقارير إعلامية مُسرّبة إثر فحص 60 محتجزاً على الأقل بتكليف من الملك سلمان. حسب المذكور، أشارت التقارير الطبية إلى معاناة المحتجزين من مضاعفات منها "سوء التغذية، وجروح، وكدمات، وحروق".<sup>98</sup> المحتجزون الذين أُحصوا كان منهم عادل بانعمة، ومحمد البشير، وفهد السندي، وزهير كتيبي، وعبد العزيز فوزان الفوزان، وياسر العياف، فضلاً عن ناشطات حقوق المرأة البارزات سمر بدوي وهتون الفاسي وعبير النمكاني.<sup>99</sup>

خرجت أكبر ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة التي تم الكشف عنها من صفوف معتقلي الريتز، بين نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وفبراير/شباط 2018، ومزاعم تعذيب مدافعين/ات عن حقوق المرأة كانت في الفترة من مايو/أيار إلى أغسطس/آب 2018.

### ادعاءات تعذيب المدافعات عن حقوق المرأة

حصلت هيومن رايتس ووتش في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 على أدلة موثوقة بأن السلطات السعودية عذبت أربع ناشطات على الأقل أثناء الاحتجاز. اشتمل التعذيب على الصعق بالكهرباء، والجلد، والإيهام بالغرق، والتحرش والاعتداء الجنسي، بما يشمل الملامسة والعناق القسريين.<sup>100</sup>

وُصفت معاملة الناشطة البارزة لجين الهذلول تفصيلاً من قبل شقيقتها في نيويورك تايمز في يناير/كانون الثاني 2019. طبقت لأختها، "قالت [لجين] إنها احتجزت في الحبس الانفرادي وتعرضت

<sup>98</sup> Nick Hopkins, Stephanie Kirchgaessner, and Kareem Shaheen, "Leaked reports reveal severe abuse of Saudi political prisoners," Guardian, March 31, 2019, <https://www.theguardian.com/world/2019/mar/31/leaked-reports-reveal-abuse-prisoners>, (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

<sup>99</sup> السابق.

<sup>100</sup> "السعودية: أتيجوا الوصول إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 6 ديسمبر/كانون الأول 2018، Margherita Stancati and Summer Said, "Saudi Arabia Accused of 'Torturing Women's-Rights Activists in Widening Crackdown on Dissent,'" Wall Street Journal, November 20, 2018, <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-accused-of-torturing-women-activists-in-widening-crackdown-on-dissent-1542743107> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019)؛ "Deposed aide to Saudi crown prince accused of role in female activists' torture," Reuters, December 6, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-aide/deposed-aide-to-saudi-crown-prince-accused-of-role-in-female-activists-torture-idUSKBN1051ZX> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019).

للضرب، والإيهام بالغرق، والصعق بالكهرباء، والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والقتل. ثم رأى أبي وأمي فخذبيها وقد أزرقًا من الكدمات".<sup>101</sup> ذكرت منظمات حقوقية أخرى ادعاءات إضافية، منها الحبس الانفرادي المطول للناشطات، وعرض صور عارية لإحدى النساء أثناء الاستجواب، والضرب على الأقدام (بالفلكة)، وإجبار محتجزتين على تقبيل بعضهما على الشفاه.<sup>102</sup>

ذكرت مصادر مطلعة أن جلسات التعذيب كانت بمركز احتجاز غير رسمي يُدعى "الفندق" أو "استراحة الضباط" قرب جدة. احتجزت النساء هناك بين مايو/أيار وأغسطس/آب. قال مصدر لـ هيومن رايتس ووتش إن الرجال المسؤولين عن إساءة معاملة النساء كانوا من "الأمن السيبراني"، ربما في إشارة إلى الضباط التابعين لسلطة مستشار الديوان الملكي السابق سعود القحطاني، الذي تناقلت التقارير فصله من عمله بسبب قتل الصحفي السعودي البارز جمال خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018.<sup>103</sup> بعد نقل جميع النساء إلى سجن ذهبان في أغسطس/آب، ذكرت مصادر أن السلطات كانت تنقل النساء من الحين للآخر إلى خارج السجن لجلسات تعذيب إضافية، بمركز احتجاز غير رسمي.<sup>104</sup>

في ديسمبر/كانون الأول 2018 أو نحوه، بعد تقارير عن ادعاءات التعذيب، نقلت السلطات بعض النساء إلى سجن الحائر بالرياض، ونقلت أخريات إلى سجن الدمام بالدمام، فيما بقيت بعضهن في سجن ذهبان.<sup>105</sup> نقلت وسائل إعلام غربية أن السلطات السعودية فتحت تحقيقين في ادعاءات التعذيب، وتول أحد التحقيقين "الهيئة السعودية لحقوق الإنسان"، وهي جهة حكومية، وتولت الآخر النيابة العامة، المسؤولة أمام الديوان الملكي مباشرة.<sup>106</sup>

---

<sup>101</sup> Alia al-Hathloul, "My Sister Is in a Saudi Prison. Will Mike Pompeo Stay Silent?" New York Times, January 13, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/01/13/opinion/saudi-women-rights-activist-prison-pompeo.html> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019).

<sup>102</sup> "القسط تؤكد تفاصيل جديدة عن تعذيب الناشطات في السجون السعودية مع سعي نواب بريطانيين لزيارتهم في السجن والتحقيق في ذلك"، "القسط"، 3 يناير/كانون الثاني 2019؛ <https://alqst.org/confirm-s-new-details-of-torture-of-saudi-women-activists-as-british-mps-see-access-to-prisons-to-investigate/> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019).

<sup>103</sup> "السعودية: أتبحوا الوصول إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 6 ديسمبر/كانون الأول 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/06/324997>؛ "Deposed aide to Saudi crown prince accused of role in female activists' torture," Reuters, December 6, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-aide/deposed-aide-to-saudi-crown-prince-accused-of-role-in-female-activists-torture-idUSKBN1051ZX> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019).

<sup>104</sup> "السعودية: أتبحوا الوصول إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 6 ديسمبر/كانون الأول 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/06/324997>؛

<sup>105</sup> اتصالات هيومن رايتس ووتش مع مصادر مطلعة، يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2019.

<sup>106</sup> Vivian Nereim, "Saudis to Probe Allegations That Women Activists Torture," Bloomberg, January 13, 2019, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-01-13/saudis-said-to-probe-allegations-that-women-activists-tortured> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019)؛ Margherita Stancati and Summer Said, "Jailed Women's Rights Activists Tell Saudi Investigators of Torture," Wall Street Journal, December 17, 2018, <https://www.wsj.com/articles/jailed-womens-rights-activists-tell-saudi-investigators-of-torture-11545074461> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019).



ذكرت الـوول ستریت جورنال فی ديسمبر/كانون الأول 2018 أن محتجزاً آخر هو هاني خوجة، الموظف السابق بشركة "ماكنزي آند كومباني" الاستشارية للإدارة، تعرض رهن احتجازه لدى السلطات السعودية في الـريتز للضرب أكثر من مرة.<sup>111</sup> أفرجت السلطات عن خوجة في يناير/كانون الثاني. 2019.<sup>112</sup>

---

Summer Said, Justin Scheck and Bradley Hope, "Former McKinsey Executive Imprisoned by Saudis," *Wall Street Journal*, <sup>111</sup> (تم) December 28, 2018, <https://www.wsj.com/articles/former-mckinsey-executive-imprisoned-by-saudis-11545998438> (الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

Summer Said, Rory Jones, and Justin Scheck, "Saudis Release Consultant, Billionaire Imprisoned in Crackdown," *The Wall Street Journal*, January 23, 2019, <https://www.wsj.com/articles/saudis-release-ex-mckinsey-consultant-billionaire-imprisoned-in-crackdown-11548255043> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

## IV. القائمة التفصيلية للمحتجزين

بعد أن أصبح محمد بن سلمان ولي العهد، شنت السلطات السعودية سلسلة من حملات الاعتقال التي هدفت على ما يبدو إلى القضاء على أية معارضة داخلية لسياساته وإصلاحاته. استهدفت الاعتقالات رجال دين، ومنتقنين، وصحفيين، ورجال أعمال، وأعضاء من العائلة المالكة، وبعض كبار المسؤولين الحكوميين ومدافعين/ات عن حقوق المرأة.

جمعت هيومن رايتس ووتش قوائم بالمحتجزين من مختلف المصادر المتاحة، بما يشمل مقابلات مع نشطاء حقوقيين سعوديين ومن التصريحات الرسمية والتقارير الإعلامية. هذه القوائم ليست شاملة. ما لم تُسَرِّ لخلاف ذلك، فإن أحدث المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الأفراد المذكورين بالقوائم ما زالوا وراء القضبان.

هيومن رايتس ووتش لا تؤيد جميع الآراء التي عبر عنها الأفراد المذكورين في هذا التقرير. على أن هذه الآراء التي ربما كانت مهينة أو يمكن الاعتراض عليها في بعض الحالات، لا ترقى لكونها من أشكال التعبير التي يمكن للسعودية أن تقيدها بشكل مشروع دون انتهاك المعايير الحقوقية الدولية.

### اعتقالات المعارضين بدءاً من سبتمبر/أيلول 2017

في سبتمبر/أيلول 2017 وبعد ثلاثة أشهر من تولي محمد بن سلمان ولاية العهد، شنت السلطات حملة اعتقالات موسعة استهدفت عشرات السعوديين البارزين، بينهم رجال دين، وأكاديميين، ومنتقنين، وصحفيين ونشطاء حقوقيين.

من الموقوفين رجال الدين الشهيرين سلمان العودة و عوض القرني وعلي العمري. العودة والقرني كانا من أعضاء "حركة الصحة" في مطلع التسعينيات، التي طالبت بإصلاحات بالمملكة بما يشمل برلمان منتخب وإعداد دستور. للاثنتين أتباع كثيرون على مواقع التواصل الاجتماعي. استهدفت السلطات أيضاً أفراد مثل عصام الزامل، اقتصادي شكك في الأرباح السعودية المعلنة من فتح أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب، ومصطفى الحسن، أكاديمي، وعبد الله المالكي، أكاديمي إصلاحي وكاتب، وحسن المالكي، المُطالب بالإصلاح الديني، خالد العلكمي، صحفي، وعشرات آخرين من رجال الدين بينهم إبراهيم الناصر وإبراهيم الفارس.<sup>113</sup> سجنّت السلطات النشطاء الحقوقيين عبد

<sup>113</sup> "السعودية: اعتقال رجال دين بارزين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 15 سبتمبر/أيلول 2017،

"Saudi economist who criticized Aramco IPO charged with terrorism: 'https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/15/309019 activists,'" Reuters, October 1, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests/saudi-economist-who-criticized-aramco-ipo-charged-with-terrorism-activists-idUSKCN1M30I> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019)

العزیز الشبیلی وعیسی الحامد فی التوقیت نفسه تقریباً، بعدما خسر الاثنان الطعن فی أحكام تخص نشاطهما الحقوقي فی أعقاب محاكمات جائرة.<sup>114</sup>

أكد بیان صادر عبر وكالة الأنباء السعودية فی 12 سبتمبر/أيلول الاعتقالات، وأفاد بأن رئاسة أمن الدولة، هیئة مكافحة الإرهاب السعودية الجدیة، تعمل علی "رصد أنشطة استخباراتیة لمجموعة من الأشخاص لصالح جهات خارجیة ضد أمن المملكة ومصالحها ومنهجها ومقدراتها وسلمها الاجتماعی بهدف إثارة الفتنة والمساس باللحمة الوطنیة". قال البیان إن المجموعة تضم سعودیین وأجانب.<sup>115</sup>

أشارت رویترز إلی أن العدیة من المحتجزین كانوا غیر داعمین بالقدر الكافی للسیاسات السعودیة، بما یشمل سیاسة عزل قطر.<sup>116</sup> قال قریب لسلمان العوده لـ هیومن رایتس ووتش إنه یعتقد بأن السلطات أوقفت العوده لعدم امتثاله لأمر من السلطات السعودیة بتغرید نصّ بعینه دعماً للمسعى الذی تقوده السعودیة لعزل قطر.<sup>117</sup>

## قائمة المحتجزین

2017

1. عوض القرنی، داعیة وأستاذ جامعی ومؤلف، احتُجز فی سبتمبر/أيلول 2017، رهن المحاكمة، طالبت النیابة بإعدامه جراء عضویته المزعومة فی الإخوان المسلمین.
2. علی العمري، إمام، كاتب، احتُجز فی سبتمبر/أيلول 2017، رهن المحاكمة، طالبت النیابة بإعدامه جراء عضویته المزعومة فی الإخوان المسلمین.
3. سلمان العوده، شیخ، احتُجز فی سبتمبر/أيلول 2017، رهن المحاكمة، طالبت النیابة بإعدامه جراء عضویته المزعومة فی الإخوان المسلمین.
4. علی بادحدح، إمام، أستاذ جامعی، احتُجز فی سبتمبر/أيلول 2017.
5. إدريس أبكر، إمام، احتُجز فی سبتمبر/أيلول 2017.

<sup>114</sup> "السعودیة: اعتقال رجال دین بارزین"، بیان صحفی لـ هیومن رایتس ووتش، 15 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/15/309019>.

<sup>115</sup> "مصدر مسؤول: رئاسة أمن الدولة تمكنت من رصد أنشطة استخباراتیة لمجموعة من الأشخاص لصالح جهات خارجیة ضد أمن المملكة وتحییید خطرهم والقبض علیهم"، وكالة الأنباء السعودیة، 12 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1665138> (تم الاطلاع فی 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>116</sup> "Saudi clerics detained in apparent bid to silence dissent," Reuters, September 10, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-security-arrests/saudi-clerics-detained-in-apparent-bid-to-silence-dissent-idUSKCN1BL129> (تم الاطلاع فی 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>117</sup> "السعودیة: احتجاز رجل دین 4 أشهر دون تهمة"، بیان صحفی لـ هیومن رایتس ووتش، 7 ینایر/كانون الثاني 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/01/07/312982>

6. خالد الشنار، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
7. عادل بانعمة، داعية، أكاديمي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
8. خالد المهاوش، أكاديمي وشخصية عامة، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
9. عبد الله السويلم، إمام، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
10. عبد العزيز الشبيلي، عضو مؤسس بـ "الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" (حسم)، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يقضي عقوبة بالسجن 8 سنوات.
11. عيسى الحامد، عضو مؤسس بالجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية (حسم)، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يقضي عقوبة بالسجن 9 سنوات.
12. عبد العزيز آل عبد اللطيف، شيخ، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يقضي عقوبة بالسجن 5 سنوات إبان إدانته في 2018.
13. مصطفى الحسن، باحث أكاديمي وروائي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
14. زياد بن نحيث، شاعر، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017 وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2017.
15. عصام الزامل، باحث اقتصادي وكاتب، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يخضع للمحاكمة بتهمة العضوية في الإخوان المسلمين.
16. عبد الله المالكي، أكاديمي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
17. خالد العودة، شقيق سلمان العودة، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
18. عبد المحسن الأحمد، طبيب ورجل دين وأستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
19. وليد الهويرني، باحث إسلامي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
20. يوسف الأحمد، داعية، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
21. إبراهيم الفارس، داعية، أستاذ مساعد بالجامعة، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
22. إبراهيم الناصر، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
23. محمد الهيدان، إمام، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
24. غرم البيشي، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
25. محمد بن عبد العزيز الخضير، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
26. محمد موسى الشريف، إمام، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.

27. إبراهيم الحارثي، شيخ، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
28. حسن فرحان المالكي، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يخضع للمحاكمة لاتهامات متصلة بأفكاره الدينية.
29. العباس المالكي، نجل الباحث الإسلامي حسن المالكي، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
30. خالد العجمي، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
31. فهد السندي، إعلامي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يخضع للمحاكمة منذ سبتمبر/أيلول 2018.
32. محمد الخضير، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
33. محمد الشنار، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، يخضع للمحاكمة منذ سبتمبر/أيلول 2018.
34. حمود العمري، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
35. إبراهيم هائل اليماني، أستاذ جامعي ومفتي سابق، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
36. محمد صالح المنجد، باحث ومؤسس موقع [islamqa.info](http://islamqa.info)، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
37. موسى الغنامي، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
38. محمد البراك، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
39. سامي عبد العزيز الماجد، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
40. فواز الغسلان، شاعر، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، وأفرج عنه في مايو/أيار 2019.
41. حبيب بن معلا المطيري، أستاذ جامعي وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
42. رزين بن محمد الرزين، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
43. محمد بن سعود البشر، أستاذ جامعي، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
44. سعد بن مطر العتيبي، مساعد مدرس بالجامعة، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
45. مبارك بن زعير، مساعد مدرس بالجامعة، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
46. الشيخ جمال الناجم، أستاذ جامعي، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017، يخضع للمحاكمة.

47. مالك الأحمد، أستاذ جامعي واستشاري إعلامي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
48. سعيد بن فروة، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
49. الشيخ سامي الغييب، مدير وحدة "مكافحة جرائم الابتزاز" بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
50. سالم الديني، وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
51. أحمد الصويان، رئيس "رابطة الصحافة الإسلامية"، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
52. علي أبو الحسن، شخصية تعليمية وإعلامية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
53. خالد العلكمي، كاتب وصحفي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
54. زايد البناوي، عقيد متقاعد، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
55. سامي الثبيتي، صحفي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
56. ربيع حافظ، منشد، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
57. مساعد بن حمد الكثيري، شخصية إعلامية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
58. علي الجهني، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
59. يوسف المهوس، إمام، عميد "كلية للعلوم والدراسات الإنسانية" في حوطة بني تميم، "جامعة المجمعة"، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
60. يوسف أحمد القاسم، أستاذ فقه إسلامي، عضو "المعهد العالي للقضاء" في "جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
61. عبد اللطيف الحسين، أستاذ جامعي، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2017.
62. عبد العزيز الزهراني، أستاذ جامعي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
63. صنهاة العتيبي، استشاري أعمال تجارية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه مؤقتاً في أبريل/نيسان 2019.
64. مناور النوب العبدلي، شيخ، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
65. نايف الصحفي، داعية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
66. محمد بن صالح المقبل، شيخ، رئيس "جمعية تحفيظ القرآن الكريم"، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
67. محمد الدوسري، قاضي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.

68. عمر الحصين، قاضي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.
69. سلطان بن حنس بن شدة، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.
70. بندر التويجري، قاضي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.
71. عبد اللطيف بن عبد العزيز آل عبد اللطيف، قاضي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.
72. تركي بن عبد العزيز آل الشيخ، قاضي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.
73. أحمد العميرة، وكيل وزارة العدل، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
74. يوسف الفراج، مدير مكتب وزير العدل، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
75. عويض بن حمود العطوي، أستاذ جامعي سابق، نائب رئيس "الدراسات العليا والبحث العلمي" في "جامعة تبوك"، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنه.
76. راشد الشهري، رئيس المحكمة العليا في جدة، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
77. سعود بن غصن، شيخ، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
78. جميل فارسي، كاتب، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
79. يوسف الملحم، ناشط على الإنترنت، كاتب ساخر، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
80. فايز بن دمخ، شخصية إعلامية، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2017.
81. سعد البريك، شيخ، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
82. رقية المحارب، أستاذة جامعية، محتجزة في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنها في مارس/آذار 2019.
83. نورا السعد، أكاديمية، محتجزة في سبتمبر/أيلول 2017، أفرج عنها.

## 2018

84. أحمد الراشد، محامي، احتُجز في أبريل/نيسان 2018.
85. عبد الله المفلح، روائي، ناشط على الإنترنت، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2018.
86. سلطان الجميري، مؤلف، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2018.
87. أحمد عبد العزيز الزهراني، شقق الناشط عمر عبد العزيز الزهراني، احتُجز في أغسطس/آب 2018.

88. عبد الماجد عبد العزيز الزهراني، شقيق الناشط عمر عبد العزيز الزهراني، احتُجز في أغسطس/آب 2018.
89. سفر الحوالي، باحث إسلامي بارز، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
90. عبد الرحمن الحوالي، نجل سفر الحوالي، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
91. عبد الله الحوالي، نجل سفر الحوالي، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
92. إبراهيم الحوالي، نجل سفر الحوالي، احتُجز في يوليو/تموز 2018، أفرج عنه في فبراير/شباط 2019.
93. عبد الرحيم الحوالي، نجل سفر الحوالي، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
94. سعد الله الحوالي، شقيق سفر الحوالي، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
95. أحد بن علي الحوالي، قريب لسفر الحوالي، احتُجز في أغسطس/آب 2018.
96. عبد الله بن علي الحوالي، قريب لسفر الحوالي، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2018.
97. إسماعيل حسن، سكرتير سفر الحوالي، أغسطس/آب 2018.
98. أحمد العماري، شيخ، العميد السابق لـ "كلية القرآن الكريم" في "الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة"، احتُجز في سبتمبر/أيلول 2018 وتوفي رهن الاحتجاز في يناير/كانون الثاني 2019.
99. صالح آل طالب، شيخ، إمام المسجد الحرام، احتُجز في أغسطس/آب 2018.
100. علي بن عبار الزعل، شاعر، شيخ قبيلة، احتُجز في مايو/أيار 2018 وأفرج عنه في فبراير/شباط 2019.
101. ناصر العمر، شيخ، أستاذ جامعي سابق، احتُجز في أغسطس/آب 2018.
102. ياسر بن عبد الله العياض، ناشط، احتُجز في صيف 2018.
103. عبد العزيز الفوزان، داعية، أستاذ بـ "المعهد العالي للقضاء" في "جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
104. محمد الدهاس العتيبي، داعية، مدرّس بـ "معهد الحرم المكي الشريف" في مكة، احتُجز في يوليو/تموز 2018، أفرج عنه في يوليو/تموز 2019.
105. علي بن سعيد الغامدي، داعية، احتُجز في يوليو/تموز 2018، أفرج عنه في فبراير/شباط 2019 بسبب تدهور وضعه الصحي.
106. محمد البجادي، عضو مؤسس لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، احتُجز في مايو/أيار 2018.

107. ممدوح الحربي، داعية، احتُجز في أغسطس/آب 2018، أفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
108. تركي الجاسر، صحفي، احتُجز في مارس/آذار 2018.
109. عايدة الغامدي، والدة الناشط عبد الله الغامدي الذي يعيش في المنفى، احتُجزت في مارس/آذار 2018.
110. عادل الغامدي، شقيق الناشط عبد الله الغامدي الذي يعيش في المنفى، احتُجز في مارس/آذار 2018.
111. سلطان الغامدي، شقيق الناشط عبد الله الغامدي الذي يعيش في المنفى، احتُجز في مارس/آذار 2018.
112. أحمد باطهف، أستاذ جامعي، احتُجز في مايو/أيار 2018.
113. صالح الشحي، صحفي، احتُجز في يناير/كانون الثاني 2018، حُكم عليه بالسجن 5 سنوات.
114. تركي الدوسري، شخصية إعلامية، احتُجز في أبريل/نيسان 2018.
115. بدر بن علي العتيبي، شيخ، احتُجز في أبريل/نيسان 2018، أفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
116. عبد العزيز المهدي، فنان كوميدي، احتُجز في يونيو/حزيران 2018، أفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
117. نواف طلال الرشيد، شاعر، يحمل الجنسيتين القطرية والسعودية، احتُجز في مايو/أيار 2018، أفرج عنه في أبريل/نيسان 2019.
118. عُمر السعيد، عضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، احتُجز مرة أخرى في يونيو/حزيران 2018.
119. حسين أبو الراحة، فنان، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.
120. خالد بن سليمان العمير، ناشط سياسي، احتُجز في يوليو/تموز 2018.
121. مروان المريسي، صحفي يمني، احتُجز في يونيو/حزيران 2018.
122. علي الشمري، شاعر، احتُجز في يونيو/حزيران 2018.
123. عبد الرحمن السدحان، موظف بـ "الهلال الأحمر السعودي"، احتُجز في مارس/آذار 2018.
124. عبد الرحمن محمد العريفي، نجل العالم الإسلامي محمد العريفي، احتُجز في ديسمبر/كانون الأول 2018.
125. الشيخ بندر بليلة، إمام "المسجد الحرام"، احتُجز وأفرج عنه في سبتمبر/أيلول 2018.

126. نهى البلوي، ناشطة على الإنترنت، احتُجزت في يناير/كانون الثاني 2018، رهن المحاكمة.

2019

127. عبد اللطيف حسين الناصر، شيخ، احتُجز في يونيو/حزيران 2019.
128. فيصل بن سلطان بن جهجاه بن حميد، شيخ قبيلة، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2019.
129. عبد العزيز العودة، ناشط وقريب لسلمان العودة، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2019.
130. عبد الرحمن المحمود، شيخ وعضو سابق بهيئة تدريس "جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2019.
131. عمر المقبل، شيخ، احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

### اعتقالات "الفساد" في نوفمبر/تشرين الثاني 2017

في مساء 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أعلنت وكالة الأنباء السعودية أمرا ملكيا يقضي بإنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.<sup>118</sup> في وقت لاحق من المساء نفسه، بدأت "قناة العربية" المملوكة للسعودية، في بث تقارير عن شن السلطات لحملة اعتقالات موسعة لعدد من الأشخاص البارزين الضالعين في قضايا فساد.<sup>119</sup>

كان بين الموقوفين الأمير الوليد بن طلال، وهو رجل أعمال نافذ ورئيس مجلس إدارة شركة "المملكة القابضة". إضافة إلى الوليد بن طلال، كان بين الموقوفين وزير الحرس الوطني السابق، الأمير متعب بن عبد الله، ووزير المالية السابق إبراهيم العساف، ووزير التخطيط السابق عادل فقيه، وحاكم الرياض السابق الأمير تركي بن عبد الله، ورئيس الديوان الملكي السابق خالد التويجري، وبكر بن لادن رئيس مجلس إدارة مجموعة بن لادن السعودية، والوليد الإبراهيم مالكمجموعة إم بي سي .

<sup>118</sup> الأمر الملكي متاح على: <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1684243>

<sup>119</sup> "Princes and former ministers detained in Saudi Arabia corruption probe," Al Arabiya, November 5, 2017, <https://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2017/11/05/Princes-and-former-ministers-detained-in-Jeddah-floods-and-Corona-virus-corruption-probe.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

إثر الاعتقالات، قال ثلاثة مسؤولين سعوديين لرويترز إن الموقوفين بينهم 11 أميراً و4 وزراء وعشرات الوزراء السابقين وعدد من رجال الأعمال النافذين ورؤساء تنفيذيين بهيئات إعلامية. وأشار نفس التقرير إلى احتجاز السلطات للموقوفين في الريتز في الرياض.<sup>120</sup>

أثناء الاحتجاز بالريتز، ضغطت السلطات على الموقوفين لتسليم أصول للدولة مقابل إخلاء سبيلهم بعيداً عن أية عملية قانونية واضحة، وتناقلت التقارير عقد الكثيرين لصفقات.<sup>121</sup> في مارس/آذار 2018، نقلت نيويورك تايمز أن السلطات السعودية لجأت إلى الاعتداء البدني لإكراه المحتجزين على تسليم أصول، وقالت إن 17 محتجزاً على الأقل احتاجوا إلى الرعاية الطبية بمستشفيات إثر التعرض لهذه الاعتداءات.<sup>122</sup>

أصدرت وكالة الأنباء السعودية بياناً من الديوان الملكي في 31 يناير/كانون الثاني ورد فيه أن اللجنة العليا لقضايا الفساد بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد "أنهت أعمالها" بعد استدعاء 381 شخصاً لتقديم أدلة.<sup>123</sup> قال البيان إن من لم تثبت عليهم تهمة الفساد أخلي سبيلهم، في حين وافق 87 شخصاً على التسوية وظل 56 شخصاً رفضوا التسوية رهن الاحتجاز "لاستكمال إجراءات التحقيق معهم". قال البيان إن السلطات أحالت 8 آخرين إلى النيابة العامة بعدما رفضوا التسوية. اختتم البيان بإعلان أن "نتج عن ذلك استعادة أموال للخزينة العامة للدولة تجاوزت في مجموعها 400 مليار ريال سعودي (107 مليار دولار أمريكي)، متمثلة في عدة أصول من عقارات وشركات وأوراق مالية ونقد وغير ذلك".<sup>124</sup> استأنف الريتز بالرياض نشاطه العادي في مطلع فبراير/شباط 2018.<sup>125</sup>

مصدر مطلع مقرب من ستة محتجزين في الريتز، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه رغم وصول أغلب المحتجزين إلى تسويات وإخلاء سبيلهم، فهم لا يزالوا خاضعين لمراقبة لصيقة من السلطات، حتى من عادوا منهم إلى مناصبهم السابقة أو إلى ما تبقى من شركاتهم أو أصولهم المالية. قال إن

Stephen Kalin and Katie Paul, "Future Saudi king tightens grip on power with arrests including Prince Alwaleed," Reuters, <sup>120</sup> November 5, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests/future-saudi-king-tightens-grip-on-power-with-arrests-including-prince-alwaleed-idUSKBN1D5o6P> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

Sarah Dadouch and Katie Paul, "Saudi billionaire Prince Alwaleed released as corruption probe winds down," Reuters, <sup>121</sup> January 27, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests-princealwaleed/saudi-billionaire-prince-alwaleed-kate-kelly>, "Freed From a Gilded Cage, a Famed Saudi Investor Returns to the Markets," *New York Times*, August 2, 2018, <https://www.nytimes.com/2018/08/02/business/saudi-investor-alwaleed.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

Ben Hubbard, David D. Kirkpatrick, Kate Kelly and Mark Mazzetti, "Saudis Said to Use Coercion and Abuse to Seize Billions," *New York Times*, March 11, 2018, <https://www.nytimes.com/2018/03/11/world/middleeast/saudi-arabia-corruption-mohammed-bin-salman.html> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>123</sup> "بيان عن الديوان الملكي: اللجنة العليا لقضايا الفساد العام أنهت أعمالها"، وكالة الأنباء السعودية، 30 يناير/كانون الثاني 2019. <https://www.spa.gov.sa/1880372> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

<sup>124</sup> السابق.

Angela Dewan, Schams Elwazer and Tamara Qiblawi, "Saudi Ritz-Carlton reopens after stint as lavish prison," CNN, <sup>125</sup> February 11, 2018, <https://edition.cnn.com/2018/02/11/middleeast/saudi-ritz-carlton-reopens-intl/index.html> (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2019).

السلطات في بعض الحالات أجبرت محتجزين سابقين على العودة رغما عنهم إلى شركاتهم أو مناصبهم السابقة، أو أجبرتهم على قبول أدوار جديدة.<sup>126</sup>

### قائمة المحتجزين

1. عادل فقيه، وزير سابق للاقتصاد والتخطيط، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
2. وليد الإبراهيم، رئيس مجلس إدارة مجموعة إم بي سي، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
3. عمرو الدباغ، رئيس مجلس إدارة "مجموعة الدباغ" والرئيس السابق لـ"الهيئة العامة للاستثمار"، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
4. بكر بن لادن، رئيس مجلس إدارة مجموعة بن لادن، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
5. سعد بن لادن، مجموعة بن لادن، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. أُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
6. صالح بن لادن، مجموعة بن لادن، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. أُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
7. فواز الحكير، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
8. هاني خوجة، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
9. إبراهيم العساف، وزير، احتُجز وأُفرج عنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
10. محمد الجاسر، وزير سابق للاقتصاد والتخطيط، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
11. سلطان الدويش، المدير التنفيذي لـ"استثمار المستقبل"، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
12. إبراهيم آل معيقل، ترأس "صندوق تنمية الموارد البشرية"، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
13. عبد الرحمن فقيه، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

<sup>126</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مصدر مطلع، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

14. حمد الضويلع، نائب وزير سابق، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
15. خالد البطلان، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
16. رامي النعيمي، نجل وزير سابق، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
17. خالد عبد الله الملحم، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
18. خالد التويجري، الرئيس السابق للديوان الملكي السعودي، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
19. لؤي ناظر، نجل وزير التخطيط السابق هشام ناظر، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
20. اللواء علي القحطاني، ضابط عسكري سعودي ومساعد للأمير تركي بن عبد الله. احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وتوفي رهن الاحتجاز.
21. منصور البلوي، الرئيس السابق لـ "نادي الاتحاد الرياضي"، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
22. محمد حسين العمودي، رجل أعمال سعودي إثيوبي، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2019.
23. محمد الطبيشي، رئيس سابق للمراسم بالديوان الملكي، احتُجز وأُفرج عنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
24. ناصر بن عقيل الطيار، مؤسس "مجموعة الطيار ترافل"، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
25. أسامة البار، الأمين العام السابق لمكة، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُخلى سبيله في يناير/كانون الثاني 2019.
26. الأمير سلمان بن عبد العزيز بن سلمان آل سعود، احتُجز في يناير/كانون الثاني 2018.
27. الأمير عبد العزيز بن سلمان بن محمد آل سعود، احتُجز في يناير/كانون الثاني 2018.
28. الأمير الوليد بن طلال، رجل أعمال وعضو بالعائلة المالكة السعودية، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُخلى سبيله في يناير/كانون الثاني 2018.

29. الأمير عبد العزيز بن فهد، وزير سابق، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
30. الأمير فهد بن عبد الله بن محمد آل سعود، نائب وزير الدفاع السابق، والقائد السابق للقوات البحرية الملكية وعضو بعائلة آل سعود، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
31. الأمير فيصل بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله، والرئيس السابق للهِلال الأحمر السعودي، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2017.
32. الأمير خالد بن طلال، رجل أعمال وشقيق الأمير الوليد بن طلال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.
33. الأمير مشعل بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله والأمين العام السابق لمكة، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2017.
34. الأمير متعب بن عبد الله آل سعود، نجل الملك الراحل عبد الله والوزير السابق للحرس الوطني السعودي، احتُجز وأُفرج عنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
35. الأمير تركي بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله، والحاكم السابق للرياض، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
36. فيصل الجربا، مساعد الأمير تركي بن عبد الله، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.
37. الأمير تركي بن ناصر، مسؤول عسكري سابق، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018.
38. صالح كامل، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2017.
39. سامي الذهبي، مستشار، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُخلى سبيله في يناير/كانون الثاني 2019.
40. سامي باروم، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُخلى سبيله في يناير/كانون الثاني 2019.
41. سعود الدويش، الرئيس التنفيذي السابق لـ"شركة الاتصالات السعودية"، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُخلى سبيله في ديسمبر/كانون الأول 2017.
42. وليد الفتحي، طبيب وشخصية عامة، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأُفرج عنه في أغسطس/آب 2019، رهن المحاكمة.
43. زهير فايز، رجل أعمال، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

44. عبد الله بن سلطان بن محمد آل سلطان، قائد البحرية الملكية السعودية، احتُجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

## احتجاز المدافعين/ات عن حقوق المرأة

في مايو/أيار 2018، قبل أسابيع قليلة من رفع السلطات السعودية الحظر على قيادة النساء في 24 يونيو/حزيران، بدأت السلطات حملة كبيرة منسقة ضد حركة حقوق المرأة السعودية. أوقفت السلطات في البداية 13 على الأقل من الناشطين/ات البارزين/ات بمجال حقوق المرأة، واتهمت بعضهم بجرائم خطيرة تبدو متصلة مباشرة بنشاطهم. نفذت وسائل الإعلام الموالية للحكومة حملة مقلقة للغاية ضدهم، فوصفتهم بأنهم "خونة".<sup>127</sup>

في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حصلت هيومن رايتس ووتش على أدلة موثوقة على تعذيب السلطات السعودية لأربع على الأقل من الناشطات المحتجزات أثناء اعتقالن في منشأة احتجاز غير رسمية تُدعى "الفندق" أو "استراحة الضباط"، ويفترض أنها في جدة، في الفترة بين مايو/أيار وأغسطس/آب. اشتمل التعذيب على الصعق بالكهرباء والجلد والتحرش والاعتداء الجنسي بما يشمل الملامسة والعناق القسريين.<sup>128</sup>

في 1 مارس/آذار 2019، أعلنت السعودية عن أن المدافعين/ات عن حقوق المرأة المحتجزون سيواجهون اتهامات.<sup>129</sup> وصف بيان صادر عن النيابة العامة المحتجزين/ات بأنهم قاموا بـ "نشاط منسق... للنيل من أمن واستقرار المملكة المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنية".<sup>130</sup> قال أيضا ناطق باسم النيابة العامة للإعلام المحلي في 1 مارس/آذار إن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد حققنا في ادعاءات التعذيب ولم تجد ما يدعمها من أدلة.<sup>131</sup>

<sup>127</sup> "السعودية: تصاعد القمع ضد ناشطات حقوق المرأة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 23 مايو/أيار 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/23/318295>.

<sup>128</sup> "السعودية: أتبحوا الوصول إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 6 ديسمبر/كانون الأول 2018، Margherita Stancati and Summer Said, "Saudi Arabia Accused of Torturing Women's-Rights Activists in Widening Crackdown on Dissent," Wall Street Journal, November 20, 2018, <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-accused-of-torturing-women-activists-in-widening-crackdown-on-dissent-1542743107> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019)؛ "Deposed aide to Saudi crown prince accused of role in female activists' torture," Reuters, December 6, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-aide/deposed-aide-to-saudi-crown-prince-accused-of-role-in-female-activists-torture-idUSKBN1051ZX> (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2019).

<sup>129</sup> "السعودية: توجيه اتهامات إلى الناشطات المحتجزات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 1 مارس/آذار 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/01/327818>.

<sup>130</sup> "النيابة العامة تعلن انتهاء التحقيقات مع المتهمين بالإخلال بأمن المملكة وأنها بصدد إحالتهم للمحكمة المختصة"، وكالة الأنباء السعودية، 1 مارس/آذار 2019، <https://www.spa.gov.sa/1894007>، (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)..

<sup>131</sup> "النيابة السعودية تنفي تعرض موقوفة للتعذيب"، العربية، 2 مارس/آذار 2019، <https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2019/03/02>، (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

افتتحت السلطات في 13 مارس/آذار محاكمات فردية لعشر نساء أمام "محكمة الرياض الجنائية"، وعرفت النساء بالاتهامات المنسوبة إليهن للمرة الأولى حينئذ. من الخاضعات للمحاكمة 9 ناشطات بينهن لجين الهذلول وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان وميائ الزهراني، وهتون الفاسي، وشدن العنزي وأمل الحربي وعبير النمكاني، وميساء المانع، فضلا عن رقية المحارب، وهي محتجزة إسلامية أوقفت في الأصل أثناء حملة منفصلة في سبتمبر/أيلول 2017.<sup>132</sup>

وصفت لـ هيومن رايتس ووتش مصادر مطلعة على صحائف الاتهام التي كتبتها النيابة العامة، محتوى الاتهامات الخاصة بثلاث موقوفات، وهي جميعا تقريبا متصلة بالعمل الحقوقي السلمي، بما يشمل الترويج لحقوق المرأة والمطالبة بإنهاء نظام ولي الأمر التمييزي في المملكة. قالت المصادر إن الاتهامات ضد النساء الأخريات مماثلة. كما اتهمت النيابة النساء بتشارك معلومات حول حقوق المرأة في السعودية مع صحفيين في المملكة، ودبلوماسيين ومنظمات حقوقية دولية، منها هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، باعتبار أن هذه الاتصالات أعمال إجرامية.<sup>133</sup>

في 28 مارس/آذار 2019، سمحت السلطات بـ "الإفراج المؤقت" عن عزيزة اليوسف وإيمان النفجان ورقية المحارب.<sup>134</sup> في 3 مايو/أيار، صدر "إفراج مؤقت" جديد لصالح هتون الفاسي وشدن العنزي وأمل الحربي وعبير النمكاني وميساء المانع.<sup>135</sup> لا تزال كل من لجين الهذلول وميائ الزهراني رهن الاحتجاز لأسباب مجهولة.

مُثلت ثلاث ناشطات بارزات أخريات هن سمر بدوي ونور عبد العزيز ونسيمة السادة، أمام المحكمة الجنائية المتخصصة بالمملكة في 27 يونيو/حزيران، لكن لم تُكتشف الاتهامات المنسوبة إليهن.<sup>136</sup>

شملت اعتقالات مايو/أيار 2018 أيضا رجالا على صلة بحركة حقوق المرأة، بينهم المحامي إبراهيم المديميغ، والناشط محمد الربيعة، ورجل الأعمال عبد العزيز المشعل. أُخلي سبيل المديميغ والمشعل

<sup>132</sup> "السعودية: اتهامات جائرة بحق ناشطات حقوق المرأة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 21 مارس/آذار 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/21/328376>

<sup>133</sup> السابق.

<sup>134</sup> Karim Faheem, "Saudi Arabia temporarily releases 3 women arrested in crackdown on activists," *Washington Post*, March 28, 2019, [https://beta.washingtonpost.com/world/middle\\_east/saudi-arabia-temporarily-releases-3-women-arrested-in-crackdown-on-activists/2019/03/28/b4cfe340-5166-11e9-af35-1fb9615010d7\\_story.html](https://beta.washingtonpost.com/world/middle_east/saudi-arabia-temporarily-releases-3-women-arrested-in-crackdown-on-activists/2019/03/28/b4cfe340-5166-11e9-af35-1fb9615010d7_story.html) (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

<sup>135</sup> "Saudi Arabia temporarily frees four women activists," BBC, May 3, 2019, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-48142640> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/أب 2019).

<sup>136</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شخص سعودي، يوليو/تموز 2019.

في ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني على التوالي، لكن الربيع لا يزال على ما يبدو محتجزاً دون تهمة.<sup>137</sup>

### قائمة المحتجزين

1. نواف عبد العزيز، كاتبة وناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في 6 يونيو/حزيران 2018، رهن المحاكمة.
2. مياء الزهراني، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في 10 يونيو/حزيران 2018.
3. هتون الفاسي، ناشطة معنية بحقوق المرأة، مساهمة في صحيفة الرياض وأستاذة مساعدة بـ"جامعة الملك سعود"، احتُجزت في 21 يونيو/حزيران 2018 وأخلي سبيلها في مايو/أيار 2019.
4. لجين الهذلول، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في 15 مايو/أيار 2018، وهي رهن المحاكمة.
5. إيمان النفجان، ناشطة معنية بحقوق المرأة ومدونة، احتُجزت في 24 مايو/أيار 2018 وأخلي سبيلها في 28 مارس/آذار 2019.
6. عزيزة اليوسف، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في 15 مايو/أيار 2018، وأخلي سبيلها في 28 مارس/آذار 2019.
7. أمل الحربي، زوجة الناشط فوزان الحربي عضو الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية (حسم)، احتُجزت في يوليو/تموز 2018، وأُفرج عنها في مايو/أيار 2019.
8. نسيم السادة، ناشطة حقوقية، احتُجزت في أواخر يوليو/تموز 2018، رهن المحاكمة.
9. سمر بدوي، ناشطة حقوقية، احتُجزت في أواخر يوليو/تموز 2018، رهن المحاكمة.
10. شادن العنزي، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في مايو/أيار 2018 وأخلي سبيلها في مايو/أيار 2019.
11. عبير عبد الله النمكاني، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وأخلي سبيلها في مايو/أيار 2019.
12. ميساء المانع، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت في مايو/أيار 2018، وأخلي سبيلها في مايو/أيار 2019.

<sup>137</sup> Vivian Nereim, "Saudi Lawyer Who Defended Activists Is Freed, Sources Say," Bloomberg, December 24, 2019, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-12-24/saudi-lawyer-who-defended-activists-is-said-to-have-been-freed> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)؛ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع نشطاء حقوقيين سعوديين، يناير/كانون الثاني 2019.

13. مديحة العجروش، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتجزت وأُخلي سبيلها في مايو/أيار 2018.
14. حصة الشيخ، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت وأُخلي سبيلها في مايو/أيار 2018.
15. عائشة المانع، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت وأُخلي سبيلها في مايو/أيار 2018.
16. ولاء آل شبر، ناشطة معنية بحقوق المرأة، احتُجزت وأُخلي سبيلها في مايو/أيار 2018.
17. إبراهيم المديميغ، محامي وناشط حقوقي، احتُجز في 15 مايو/أيار 2018، وأُخلي سبيله في ديسمبر/كانون الأول 2018.
18. محمد الربيعة، ناشط معني بحقوق المرأة، احتُجز في 15 مايو/أيار 2018.
19. عبد العزيز المشعل، معني بالأعمال الخيرية وناشط معني بحقوق المرأة، احتُجز في 15 مايو/أيار 2018 وأُخلي سبيله في يناير/كانون الثاني 2019.

## اعتقالات أبريل/نيسان 2019

في 4 أبريل/نيسان 2019 أو نحوه، ورغم استمرار الانتقادات الدولية على خلفية مقتل خاشقجي، نفذت السعودية حملة اعتقالات جديدة، استهدفت بها هذه المرة 13 كاتباً وناشطاً. قال نشطاء حقوقيون سعوديون لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لا يعرفون بالأسباب المحددة للتوقيفات لكن قالوا إن المحتجزين على صلة بحركة حقوق المرأة السعودية.<sup>138</sup>

صلاح الحيدر، أحد الموقوفين في 4 أبريل/نيسان، هو مواطن سعودي-أمريكي وابن ناشطة حقوق المرأة عزيزة اليوسف. إضافة إلى الحيدر، كان من الموقوفين بدر الإبراهيم، كاتب وطبيب يحمل الجنسيتين الأمريكية والسعودية، ومحمد الصادق، وعبد الله الدحيلان، ونايف الهنداس، وأمين الدريس، ورضا البوري، ومقبل الصقر، وتُمر المرزوقي وزوجته خديجة الحربي، وهم جميعاً كُتاب. الآخرون هم عبد الله الشهري، المحامي وزوجته الطبيبة شيخة العرف، وفهد أبا الخيل، وهو ناشط مستقل. كانت الحربي حاملاً وقت توقيفها.<sup>139</sup>

في مارس/آذار، أوقفت السلطات السعودية أنس المزروع، الأستاذ المُحاضر بجامعة الملك سعود، بعدما أثار قضية الناشطات السعوديات المحتجزات أثناء ندوة بـ"معرض الرياض للكتاب" في فبراير/شباط.<sup>140</sup>

<sup>138</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع نشطاء حقوقيين سعوديين، أبريل/نيسان 2019.

<sup>139</sup> السابق.

<sup>140</sup> "المملكة العربية السعودية: موجة جديدة من الاعتقالات وحظر السفر أحدث اعتداء على حرية التعبير"، العفو الدولية، 5 أبريل/نيسان 2019، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/04/saudi-arabia-new-wave-of-arrests-and-travel-bans-latest-assault-on-freedom-of-expression/>، (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019)؛ "الأستاذ أنس المزروع المحاضر في جامعة الملك

## قائمة المحتجزين

1. صلاح الحيدر، كاتب وناشط، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
2. بدر الإبراهيم، كاتب وطبيب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
3. محمد الصادق، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
4. عبد الله الدحيلان، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
5. نايف الهنداس، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
6. أيمن الدريس، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
7. رضا البوري، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
8. مقبل الصقر، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
9. ثمر المرزوقي، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
10. خديجة الحربي، كاتب، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
11. عبد الله الشهري، محامي، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
12. شيخة العرف، طبيبة، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
13. فهد أبا الخيل، ناشط، احتُجز في أبريل/نيسان 2019.
14. أنس المزروع، مُحاضر في جامعة الملك سعود، احتُجز في مارس/آذار 2019.

---

سعود يدافع عن حقوق الناشطات المعتقلات في معرض الكتاب"، 28 مارس/آذار 2019، مقطع فيديو على يوتيوب متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=WV3bbNq7Ma4> (تم الاطلاع في 30 أغسطس/آب 2019).

## شكر وتنويه

أجرى بحوث هذا التقرير وكتبه آدم كوغل، الباحث بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، مع مساعدة بحثية كبيرة من باحثة مساعدة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن آرون بوروز، المتدرب بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

راجع التقرير كل من مايكل بيج، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وروثنا بيغم، باحثة أولى بقسم حقوق المرأة، وكلايف بالدوين، استشاري قانوني أول، وتوم بورتويس، نائب مدير البرامج. قدمت ديانا نعوم منسقة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساعدة في التحرير والإنتاج. أعد التقرير للنشر كل من خوسيه مارتينيز، المنسق الأول، وفيتزروي هوبكنز، مدير المراسلات.

## الملحق 1: رسالة إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود من هيومن رايتس ووتش

www.hrw.org

صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود

السفيرة

سفارة المملكة العربية السعودية

واشنطن العاصمة

صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود،

تحية طيبة وبعد،

نكتب إليكم لنطلعكم على النتائج العامة للبحوث التي أجرتها "هيومن رايتس ووتش" بشأن قمع المملكة العربية السعودية الشامل للأصوات الناقدة منذ 2017 ولالتماس رد حكومتكم قبل نشر تقريرنا بهذا الشأن خلال الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

كمنظمة دولية مستقلة غير حكومية تهتم بقضايا حقوق الإنسان في أكثر من 90 دولة حول العالم، نتواصل بانتظام مع السلطات الحكومية للاطلاع على رؤاها ومدخلاتها ومناقشة المخاوف وتحديد فرص المشاركة البناءة. من المهم بالنسبة لنا أن نسمع وجهة نظركم وأن نتأكد من أننا نقدم وجهة نظر الحكومة السعودية بنزاهة ودقة.

سينشر موقع هيومن رايتس ووتش الإلكتروني أي رد يأتي من الحكومة السعودية.

في يونيو/حزيران 2017، عين الملك سلمان بن محمد بن سلمان ولي عهد له، مما جعله الملك التالي للسعودية والحاكم الفعلي للبلاد. تزامنت ترقيته مع تغييرات إيجابية بالنسبة للنساء والشباب ما ساهم بنشر صورة إيجابية عنه في الساحة السياسية الدولية.

لكن وراء المظاهر البراقة المستجدة التي أحاطت بصورة محمد بن سلمان في الخارج والتقدم المحرز للنساء والشباب في السعودية تقع حقيقة مظلمة، فقد أزاح ولي العهد أي شخص قد يعترض صعوده السياسي داخل المملكة. في صيف 2017، وقبيل ترقيته إلى ولي العهد، أعادت السلطات تنظيم أجهزة النيابة العامة والأمن في البلاد، الأدوات الرئيسية للقمع في السعودية، ووضعتها مباشرة بتصرف الدويان الملكي والملك سلمان. ثم شنت السلطات سلسلة من حملات الاعتقال التي استهدفت العشرات

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية  
لما فقيه، نائبة المديرية  
إريك غولستين، نائب المديرية  
أحمد بن شمس، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاترين بير ايتس، المديرية

أسلي بالي، مسؤول

بروس راب، مسؤول

غاري سيك، مسؤول

فؤاد عبد المومني

جمال أبو علي

ياسر عكاري

هالة الدوسري

صلاح الحجبلان

غانم النجار

ليزا أندرسون

ديفيد بيرنشتاين

هنا إدوار

بهي الدين حسن

حسن المصري

منصور فرحان

لبنى فريخ غورغيس

عمرو حمزاوي

أسوس هاردي

شوان جبارين

مارينا بيتو كوفمان

يوسف خلات

مارك لينش

أحمد منصور

عبدالعزیز نعیدی

نبيل رجب

فيكي رسكين

تشارلز شماس

سوزان تاماسيبي

كريستوف تانغي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي

ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي

والمبادرات العالمية

ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج

تشانك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات

وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات

إيما دالي، مديرة الاتصالات

باريرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة

باباتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج

دينا بوكيمبير، المستشار العام

توم بورتويس، نائب مدير البرامج

جيمس روس، مدير القانونية والسياسية

جو سالوندرز، نائب مدير البرامج

فرانيسينا سينا، مدير الموارد البشرية

من المنتقدين الحاليين والمحتملين لسياسات الحكومة السعودية ومن بينهم رجال دين بارزين، ومفكرين، وأكاديميين وناشطين حقوقيين في سبتمبر/أيلول 2017، بالإضافة إلى كبار رجال الأعمال وأفراد من العائلة المالكة بتهم الفساد في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ومدافعين/ات بارزين/ات عن حقوق المرأة في البلاد بدءاً من مايو/أيار 2018. تزامنت موجات الاعتقال غالباً مع حملات تشهير وافتراء على المعتقلين من قبل وسائل الإعلام الموالية للحكومة.

احتجاز المواطنين بسبب انتقادهم السلمي لسياسات الحكومة أو مناصرة الحقوق ليس ظاهرة جديدة في السعودية، لكن العدد الهائل من الأفراد المستهدفين خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى استعمال ممارسات قمعية جديدة لم تستخدمها القيادة السعودية السابقة، هو ما جعل موجات الاعتقال بعد 2017 بارزة ومختلفة.

تشمل هذه الأساليب الجديدة إبقاء المحتجزين في أماكن احتجاز غير رسمية، كاحتجاز من سُموا بمعتقلي الفساد في فندق "الريتز" الفخم في الرياض من أواخر 2017 إلى أوائل 2018، واحتجاز ناشطات حقوقيات بارزات في "فندق" أو "دار ضيافة" خلال صيف 2018. ظهرت مزاعم بتفشي تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم أثناء وجودهم في مراكز الاحتجاز غير الرسمية. مثلاً، ذكرت "نيويورك تايمز" في 12 مارس/أذار 2018 أن 17 من معتقلي الريتز احتجوا إلى دخول المستشفى بسبب الاعتداء البدني، ومنهم رجلاً توفي لاحقاً في الحجز. كما تلقت هيومن رايتس ووتش في أواخر 2018 معلومات موثوقة من مصادر مطلعة تفيد بأن السلطات عدّبت أربع ناشطات سعوديات بارزات أثناء وجودهن في مركز احتجاز غير رسمية عن طريق الصدمات الكهربائية، وجلد أفخاذهن، والمعانقة والتقبيل والملامسة قسراً.

كما تضمنت الممارسات المسيئة الاحتجاز التعسفي الطويل الأجل - لأكثر من عام - دون تهمة أو محاكمة أو أي عملية قانونية واضحة. مثلاً، لا يزال بعض المعتقلين بتهم الفساد المزعومة الذين اعتقلوا في أواخر 2017 حتى كتابة هذه السطور قيد الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة، بمن فيهم تركي بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله وحاكم الرياض السابق، والوزير السابق عادل الفقيه.

شملت الممارسات التعسفية الأخرى ابتزاز الأصول المالية للمحتجزين مقابل إطلاق سراحهم من دون أي عملية قانونية وطلب الإعدام للمحتجزين على أفعال لا تعد جرائم معترف بها قانوناً. مثلاً، يطلب المدعون العامون السعوديون حالياً عقوبة الإعدام بحق المفكر الديني الإصلاحية حسن فرحان المالكي بتهم غامضة تتعلق بالتعبير عن أفكاره الدينية السلمية، وكذلك ضد رجل الدين المعروف سلمان العودة بتهم ناجمة فقط عن تصريحاته السياسية ومواقفه وجمعياته السلمية. احتُجز كلاهما خلال حملة سبتمبر 2017.

مع ذلك، لم يخضع الجانب القمعي من سجل محمد بن سلمان داخل المملكة للتدقيق الدولي الذي يستحقه حتى أكتوبر/تشرين الأول 2018، بعدما صدم القتل الوحشي للصحفي السعودي وكاتب "الواشنطن بوست" جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول الرأي العام العالمي وأدى إلى تدقيق أوسع نطاقاً في وضع الحقوق في السعودية.

في منتصف 2019، وبينما بقي عشرات المعارضين قيد المحاكمة والسجن بدون أي مساءلة واضحة عن مزاعم تعذيب المحتجزين أو مقتل خاشقجي، استأنفت السلطات السعودية جهودها لتحسين سمعة البلاد وتحوير السردية الدولية بعيدا عن مقتل خاشقجي، وذلك جزئيا عبر الإعلان عن إصلاحات رئيسية في مجال حقوق المرأة. في أواخر يوليو/تموز، أعلنت السعودية أن النساء السعوديات فوق 21 عاما ستتمكن من الحصول على جوازات سفر دون موافقة أحد أقاربهن الذكور وتسجيل ولادة أطفالهن والاستفادة من سبل الحماية الجديدة ضد التمييز في العمل. في أوائل أغسطس/آب، أعلنت المملكة العربية السعودية عن مزيد من التغييرات في الأنظمة التي تسمح للنساء فوق 21 سنة بالسفر إلى الخارج بحرية دون إذن من وصي الأمر الذكر.

رغم التقدم الكبير الذي أحرزته النساء، تُبَيّن الممارسات التعسفية والمسيئة ضد المعارضين والنشطاء منذ منتصف 2017 والافتقار التام للمساءلة، أن سيادة القانون في السعودية لا تزال ضعيفة وقد تتفوّض متى شاءت بحسب القيادة السياسية في البلاد.

لإثبات قيام السعودية بإصلاح حقيقي، ينبغي للملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان إدخال إصلاحات جديدة لضمان تمتع المواطنين السعوديين بالحقوق الأساسية وذلك عبر ما يلي:

- الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين فقط لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بمن فيهم السجناء المدانون بارتكاب جرائم مزعومة والذين تجري محاكمتهم حاليا والمحتجزون تعسفا؛
- السماح للمراقبين الدوليين بدخول البلاد وإتاحة وصولهم دون عرقلة إلى المحتجزين؛
- نشر جميع المعلومات حول المحاكمة الجارية لـ 11 شخصا اتهموا بقتل الصحفي جمال خاشقجي وتنفيذ توصيات المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا في تقريرها الصادر في يونيو/حزيران 2019؛
- وقف جميع أعمال التهريب والمضايقات وحملات التشهير ضد النشطاء الحقوقيين، بما في ذلك الحملات بحق الأفراد المناطقة بهم سلطة دينية أو من يدعون ذلك؛
- وقف فرض حظر السفر التعسفي دون مبرر أو إخطار وسن تغييرات على "نظام وثائق السفر" بما يكفل إمكانية الطعن في قرارات حظر السفر الصادرة عن وزارة الداخلية؛
- إصدار قانون عقوبات يحدد بوضوح الأفعال التي تؤدي إلى مسؤولية جنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أن يجرم القانون استخدام التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- إلغاء المادة 6 من "نظام جرائم المعلوماتية لعام 2007" والتي تُستخدم دائما لسجن المعارضين بسبب انتقاداتهم السلمية؛
- السماح للمحتجزين بالطعن في قانونية احتجازهم أمام المحكمة وضمان تواصلهم مع محام في الوقت المناسب وعدم قبول المحكمة للأقوال التي تُنتزع بالإكراه أو تحت التعذيب؛
- السماح للمحتجزين بالتواصل مع المحامي الذين يختارونه فورا وقبل الاستجواب وإبلاغهم بهذا الحق في مراكز الشرطة ومكاتب "المباحث" وغيرها من أماكن الاحتجاز لدى وكالات إنفاذ القانون وفقا لـ "نظام الإجراءات الجزائية"؛

- توثيق جميع التحقيقات بالفيديو وإتاحة محتواها الكامل للمحتجزين ومحاميهم؛
  - وقف الممارسات التي تتطلب من المحتجزين التعهد بالامتناع عن أعمال معينة أو بالقيام ببعضها الآخر كشرط للإفراج عنهم ما لم يكن هذا التعهد جزءاً من اتفاق رسمي قضائي ولا يتعارض بأي حال من الأحوال مع ممارسة المحتجزين لحقوقهم.
- سنكون ممتنين لإرسال مكتبكم الكريم رداً على هذه النتائج والتوصيات وأي تعليقات أخرى قبل 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 . سيُنشر أي رد كتابي تتلقاه هيومن رايتس ووتش بالكامل على موقعها الإلكتروني مع التقرير القادم.
- مع فائق الاحترام والتقدير،

مايك بيج

نائب المديرية التنفيذية  
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
هيومن رايتس ووتش



## التمن الفادح للتغيير

تشديد القمع في عهد محمد بن سلمان يثبّو الإصلاحات

لوحة دعائية للملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وولي عهده محمد بن سلمان في أحد شوارع جدة، إمارة مكة المكرمة، السعودية في 14 ديسمبر/كانون الأول 2018. © إريك لافورغ/آرت إن أول أو أس/كوربيس عبر غيتي إيماجر

وصول ولي العهد ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان لحضور الاجتماع الأول لمسؤولي ووزراء الدفاع في الدول الـ41 الأعضاء في "التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب" بقيادة السعودية في العاصمة الرياض، في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. © فاير نور الدين/آيه إف بي/غيتي إيماجر

في يونيو/حزيران 2017، عين الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز نجله محمد بن سلمان ولياً للعهد، ما جعله الملك المقبل للسعودية والحاكم الفعلي للبلاد. تزامنت ترقّيته مع تغييرات إيجابية بالنسبة للنساء والشباب، ما ساهم في صقل صورة إيجابية لولي العهد على الساحة السياسية الدولية.

لكن وراء المظاهر البراقة المستجدة التي أحاطت بصورة محمد بن سلمان في الخارج تقبع حقيقة مظلمة. فقد سعى ولي العهد إلى إزاحة أي شخص في المملكة يجرؤ على الوقوف في طريق صعوده السياسي. في 2017، أعادت السلطات بهدوء تنظيم أجهزة النيابة العامة والأمن السعودية، وهي أدوات القمع الأساسية في المملكة، ووضعتها تحت إشراف الديوان الملكي مباشرة. شنت السلطات بعدها سلسلة من حملات الاعتقال، استهدفت فيها عشرات المنتقدين الحاليين والمحتملين للسياسات الحكومية السعودية، وشملت اعتقالات جماعية لرجال دين بارزين، ومفكرين، وأكاديميين، ونشطاء حقوقيين بارزين، وأبرز المدافعات عن حقوق المرأة في المملكة، بالإضافة إلى بعض كبار رجال الأعمال ومسؤولين حكوميين وأمراء بالعائلة المالكة المتهمين بالفساد. لم يحظ المعتقلون بإجراءات قانونية واجبة تُذكر وقد تعرض بعضهم للتعذيب، بينما يواجه عدد منهم عقوبة الإعدام لأفعال لا تشبه أي جرائم معترف بها.

رغم أوجه التقدم الكبرى للنساء، تُبَيّن الممارسات التعسفية والمسيئة بحق المعارضين والنشطاء منذ أواسط 2017، والغياب الكامل للمحاسبة، أن سيادة القانون بالمملكة لا تزال ضعيفة، ويمكن أن تتقوّض متى شاءت القيادة السياسية في البلاد.